أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من ٢٠١١-٢٠٢١

The impact of Turkish intervention in the Arab region on Arab national security: a case study for the period from 2011-2021

أحمد علي جلال

باحث دكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

عبدالعال عبد الرحمن الديربي

أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

محمد شاكر محمد

مدرس بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

المستخلص:

ان تركيا لم تتغيب عن المشهد السياسي في المنطقة العربية كعنصر ما في السياسات الغربية منذ الحرب العالمية الأولى، فتركيا كانت البوابة الجنوبية لسياسة احتواء ما كان يسمى الاتحاد السوفييتي، أما اليوم فقد تحولت وبفعل عوامل دولية إلى أهم عنصر في الأمن الخليجي الذي يريد الحلف الأطلسي ضمانه تأمينا لمصادر الطاقة، وقد ازدادت مكانة الخليج في الإستراتيجية التركية أهمية بعدما أدركت أنقرة أن هذه المنطقة تعزز مكانتها الدولية، وهذا التحول لم يكن ممكنا إلا بوصول قيادة مرتبطة بالثقافة الشرقية أعادت توجيه الاهتمام التركي بالشرق مع الحرص على محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما اتضح أن قوة تركيا ليست مرتبطة بوظيفتها الإستراتيجية الجديدة فقط، فتركيا يمتلك نقاط قوة كثيرة، صناعة تقارب في نجاحها الصناعات الأوروبية ونظام اقتصادي متفتح مكنها من تحقيق ميزان تجاري مرموق مع منطقة الخليج، ورغم كل الخطوات العملاقة التي حققها التقارب الخليجي التركي يعمل الطرفان على الانتقال به إلى مرحلة الجدوى لربط اقتصاديات الجانبين معا، ارتباط قد يفسره الإقبال الخليجي على السياحة في تركيا.

الكلمات المفتاحية: التدخل التركي؛ الأمن القومي؛ المنطقة العربية.

Abstract:

Turkey has not been absent from the political scene in the Arab region as an element in Western policies since World War I. Turkey was the southern gateway to the policy of containing what was called the Soviet Union, but today it has transformed, due to international factors, into the most important element in Gulf security that

NATO wants to guarantee. To secure energy sources, the position of the Gulf in the Turkish strategy increased in importance after Ankara realized that this region was strengthening its international standing, and this transformation was not possible except with the arrival of a leadership linked to Eastern culture that redirected Turkish interest in the East while being keen to try to join the European Union.

It has also become clear that Turkey's strength is not only linked to its new strategic function. Turkey has many strengths, an industry that is close in success to European industries, and an open economic system that has enabled it to achieve a prestigious trade balance with the Gulf region. Despite all the giant steps achieved by the Gulf-Turkish rapprochement, both parties are working on a transition. It has reached the feasibility stage to link the economies of the two sides together, a connection that may be explained by the Gulf demand for tourism in Turkey.

Keywords: Turkish intervention; National Security; Arab region.

مقدمة

تحظى العلاقات العربية التركية بأهمية متزايدة لدى الباحثين، ذلك لأن تركيا تلعب دورا إقليميا فاعلا ومؤثرا في المنطقة، لاسيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والمائية، فضلا عن ذلك ما تشهده تركيا من تفاعلات داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها ايجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية ، إضافة إلى أن الموقع الجغرافي والسياسة المعتدلة أحيانا في العلاقات العربية –التركية هي ابرز محاور الشراكة التركية المصرية في المجالات كافة [١].

ويرجع ذلك بالأساس إلى تقديم تركيا لنفسها بإعتبارها دولة سنية المذهب، وهو طرح يوافق الهوى العربي الذي يعاني من تدخلات إيران – الشيعية–، ورغم أرضية المصالح المشتركة فإن التوجه التركي نحو الغرب (ثقافيا وسياسيا واقتصاديا) اقتضى الابتعاد عن المنطقة العربية، غير أن مجموعة من العوامل بدأت تظهر في السبعينيات من القرن الماضي وأدت إلى تغير نظرة أنقرة إلى المنطقة العربية، لعل أبرزها أزمة النفط في عام ١٩٧٣ والتي بدت فيها الدولة المصرية في صراعها مع اسرائيل كلاعب إقليمي مؤثر على السياسات الدولية. كما رفضت السوق الأوربية المشتركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج في التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع إمتيازاتها تجاه السوق؛ وهو ما دفع أنقرة للعودة للمنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك.

وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في عام ١٩٧٤ نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص، وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح على تركيا لتدفع بالقادة الأتراك إلى إعادة النظر في التوجه التركي المقصور على الغرب فقط. وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٦ لتطوير علاقتها بالدول الإسلامية ومنها بالطبع قلب العالم العربي جمهورية مصر العربية[٢]. وأضافت الحرب العراقية الإيرانية

(١٩٨٠– ١٩٨٨) عاملا جديدا أسهم بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد التركي، بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية والتجارية من طرفي الصراع[٣].

ولئن كانت تركيا قد قصرت دورها في المنطقة العربية على الشق الاقتصادي خلال الثمانينيات، فإن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الإقتصادية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها الدعوات الكردية لإقامة دولة مستقلة، وهو ما يشكل خطا أحمر في السياسة التركية. وثانيها هو تفكك الاتحاد السوفيتي حيث كانت تركيا بمثابة أحد حوائط الصد الغربي ضد الإتحاد السوفيتي السابق. أما السبب الثالث فهو احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية. ومن هنا بدأت تنتهج تركيا سياسة الحل الوسط داخل منطقة الشرق الأوسط؛ حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والسعي نحو دخول الاتحاد الأوروبي، علاوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب الارتباطات العسكرية، وفي الوقت نفسه أصبح لها علاقات بالدول العربية وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة الخارجية التركية أن تفصل بين المسارات تلك، حتى لا يؤثر أحدها على الآخر [٤].

وعلى الجانب الآخر شهد العام ٢٠١١ ثورات احتجاجية عربية ضد الانظمة الحاكمة، حيث قامت الشعوب العربية فى العديد من الدول ومنها مصر بإنتفاضة شعبية عارمة نجحت فى تغيير بعض أنظمتها ومنها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقب ذلك من تداعيات داخل الجسد العربي والنظام الإقليمي بشقيه العربي والشرق أوسطي. ومن أبرز تداعيات تلك الثورات الإنقسام الحاد في وجهة النظر التركية تجاه الثورة المصرية الثانية في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ والتي مثلت الإنقسام الأكثر حدة في العلاقات المصرية التركية.

وفي سياق هذه الدراسة البحثية نتناول بالبحث والدراسة أثر التدخل التركي في مشكلات الوطن العربي علي الأمن القومي في المنطقة كما نتناول أهداف السياسة الخارجية التركية وتغيراتها تجاه كل دولة علي حدي والأدوات التي تعتمد عليها تركيا في تنفيذ هذة الأهداف، ويتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى فصلين يتناول الفصل الأول مفاهيم هذة الدراسة وأهمهم مفهوم الأمن القومي والتدخل الدولي، ويتناول الفصل الثاني أشكال تدخل تركيا في المنطقة العربية ورصد ردود أفعالها تجاه كل دولة.

المشكلة البحثية

عند الحديث عن أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي، فإن ثمة اتجاهين في هذا الشأن حيث يؤكد أنصار الاتجاه الأول أن التدخل التركي في المنطقة العربية قد أثر على الأمن القومي العربي من خلال سعى الدولة التركية للإفادة من هشاشة الامن العربي في الدول التي شهدت حراكا اجتماعيا وهنا يبرز الدور التركي في سوريا والذي سعت تركيا لإستغلال الثورة في الحصول على مكتسبات سياسية بارزة، إلى جانب سعى تركيا الى مساندة الجماعات الإسلامية في دول عربية أخرى مثل مصر وتونس وهو ما اثر بالسلب على الأمن الوطني لتلك الدول وبالتالي أحدث تأثيرا سلبيا على الأمن القومي العربي.

في حين يرى أنصار الإتجاه الآخر أن التدخل التركي في المنطقة لم يكن له تأثير مباشر على الأمن القومي العربي الذي كان يعاني بالأساس من مشكلات داخلية وهو ما أثر بدوره على الأمن القومي العربي بينما كان التدخل التركي مجرد عامل لا يمكن الإرتكاز عليه لإحداث تأثيرات سلبية كبيرة في منظومة الأمن القومي العربي.

لذلك يكمن التساؤل الرئيسي لهذة الورقة البحثية كالآتي " ما طبيعة وماهية الأثر الناجم عن التدخل التركي في الدول العربية على الأمن القومي العربي؟

" ويندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من **التساؤلات الفرعية** كالآتي :-

- ماهي طبيعة العلاقات التي تربط بين تركيا ودول المنطقة العربية قبل ثورات الربيع العربي؟
- ماهي أهداف و دوافع تركيا في السيطرة علي الدول العربية...دوافع تعاونيه أم صراعية ؟
- ما هي الأدوات والوسائل التي ساعدت تركيا علي التوغل في المنطقة العربية ؟
- ما هو أثر التدخل التركي في المنطقة علي الأمن القومي العربي ؟

أهمية الدراسة

يمكن ابراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي:

أولا: الأهمية العلمية

تكمن **الأهمية العلمية** لهذا البحث في منع تدخل دولة ما في شؤون الدول الأخري وهذا أمر محرم دولياً إلا إذا طلبت الدولة المنكوبة المساعدة والدعم من الدول الأخري المحيطة بها ويكون التدخل أيضاً بحدود تسمح للدولتين بممارسة السيادة الكاملة علي أرضها، أما في حالة تدخل تركيا في شؤون المنطقة العربية منذ قيام ثورات الربيع العربي ٢٠١١ فقد قامت بتقديم المساعدة والدعم المطلوب بالرغم من اختلاف رد فعلها تجاه دول الربيع العربي، بل أنها أصبحت تمثل التهديد الرئيسي لدول المنطقة العربية بسبب تزايد أشكال تدخلها وبالفعل اتخذت تركيا من دول الربيع العربي مشروعها الخاص وهو حلم تحقيق الدولة العثمانية الجديدة.

ثانيا: الأهمية العملية

تكمن **الأهمية العملية** في رصد كافة أشكال التدخل التركي في المنطقة العربية وأثر هذا التدخل على الأمن القومي العربي ومدي سماح الدول العربية لتركيا بالتحكم فيها والسيطرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية وإدارة مشروعاتها الخاصة والمحافظة على استثماراتها كما تقوم الدراسة بتوضيح هدف تركيا من التدخل في كل دولة عربية على حدي والذي يتم ملاحظته من خلال السياسة الخارجية التركية التي يغلب عيلها الطابع الشخصي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

أهداف الدراسة

١. توضيح طبيعة العلاقات التي تربط بين دول المنطقة العربية وتركيا على وجه الخصوص.

٢. بيان الأسباب والدوافع وراء اندلاع ثورات الربيع العربي في دول المنطقة العربية.
٣. التعرف على أثر قيام الثورات السياسية في المنطقة العربية علي إستمرارية العلاقات مع تركيا.
٤. تحديد أشكال تدخل تركيا في دول الربيع العربي والأدوات التي اعتمدت عليها .
٥. الوقوف على الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها تركيا في السيطرة علي الدول العربية المنكوبة .
٦. توضيح ردود أفعال الدول العربية علي التدخل والسيطرة التركية في دول الربيع العربي.
٧. رصد الاختلاف في الموقف التركي تجاه كل دولة علي حسب مصالحها الشخصية.
٨. بيان أثر تدخل تركيا في شؤون الدول العربية علي الأمن القومي العربي .

الإطار العام للدراسة

يمكن توضيح الإطار العام للدراسة الحالية على النحو التالي:

الإطار الزماني

يرجع اختيار هذه الفترة الزمنية إلي الأهمية القصوى التي تتمتع بها حيث يعتبر الإطار الزماني لهذة الورقة البحثية مميز لأبعد الحدود وذلك لأنه ترك أثر كبير في عقول كل أبناء الوطن العربي حتي يومنا هذا وهو وقت اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ في معظم دول المنطقة العربية وكان لذلك أثره في إسقاط حكومات هذة الدول وإشاعة الفوضي وإعطاء فرصة للأطماع الخارجية بالتدخل في الدول المنكوبة، كما أن الباحث يهتم بدراسة الأثر الذي خلفته ورائها هذة الفترة الزمنية الفارقة في حياة معظم شعوب المنطقة العربية وكذلك يتم التركيز علي محاولات التدخل الخارجي في المنطقة ومدي سماح الدول بالتدخل وطلب المساعدة والدعم .

الإطار المكاني

وتتميز المنطقة العربية بأهمية إستراتيجية قصوي تجعلها مطمع لكثير من دول العالم حيث أن أغلبية الدول العربية تمتلك الثروات الطبيعية منه النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز وسط العالم وامتلاكها للمرات البحرية المختلفة والتي تصل بين الشرق والغرب لذلك تتكالب معظم دول العالم إلي توثيق علاقتها مع دول الربيع العربي وحتي بعد اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية حيث تبحث كل دولة عن تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الشخصية، ولا يخفي علينا أيضاً أهمية الدولة التركية فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز أيضاً وتشترك مع سوريا والعراق في الحدود البريه أي أنهم جيران من حيث الموقع وكذلك شركاء إقليميين من حيث المصلحة الوطنية وزيادة حجم الاستثمارات التركية في دول المنطقة العربية .

الإطار المنهجي

يمكن الإفادة من بعض مناهج البحث في الدراسة الحالية على النحو التالي:

١- **المنهج الوصـــفى التحليلى :** تعتمد الدراســـة الحالية على هذا المنهج وذلك من خلال مراجعة الدراســـات السابقة ذات الصلة بالموضوع من كتب و رسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات وندوات وغيرها سواء باللغة

العربية او باللغة الانجليزية مع السعى نحو تحديد المفاهيم والمتغيرات الموجودة بها مع إيضاح العلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات حتى يمكن الوصول الى إطار نظرى دقيق يستعين به الباحث فى دراسته.

٢- **منهج دراسة الحالة** : بالنظر الى الدراسة الحالية نجد ان منهج دراسة الحالة يتم استخدامه عن طريق عرض وتحليل وتقييم أثر الدور التركي في المنطقة العربية على منظومة الأمن القومي العربي وذلك عن طريق التعرف على التوجهات التركية في التعاطي مع الثورات العربية منذ العام ٢٠١١.

٣- **المنهج التاريخي** يتم استخدام هذا المنهج من خلال إسقاط أحداث الحاضر علي الماضي وفهمه مما يساعد علي استشراف المستقبل والتنبؤ بأحداثه، وبتطبيق المنهج علي موضوع البحث فإننا ندرك أن الدولة التركية منذ قديم الأزل تسعي لبناء علاقات قوية مع دول المنطقة العربية وذلك لضمان مصلحتها الشخصية ونجاحها وزيادة استثماراتها وكذلك تحاول جاهدة التدخل في شؤون الدول العربية ومحاولة السيطرة عليها والتحكم فيها وعندما قامت ثورات الربيع العربي ضعفت حكومات وشعوب هذة الدول وسنحت الفرصة أمام تركيا بالتدخل في شؤون المنطقة العربية وكان لذلك أثره بالتبعية علي الأمن القومي العربي .[٥]

مراجعة الأدبيات السابقة

يمكن تناول الدراسات المرتبطة بهذه الدراسة كما يلي:

المحور الأول: الدراسات الخاصة بالثورات العربية.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بالتدخلات التركية في المنطقة عقب الثورات العربية.

ومن ثم يمكن تناول الدراسات كما يلي:

المحور الأول: الدراسات الخاصة بالثورات العربية

١- دراسة صالح زيد العتيبي، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، ٢٠١٣[٦]

هدفت الدراسة للوقوف على تأثير الثورات العربية على منظومة الأمن الجماعي العربي، وصياغة رؤية مقترحة لتطوير منظومة الأمن الجماعي في ظل الواقع العربي الجديد الذي أحدثته الثورات العربية.

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

١-كانت الجامعة العربية بمثابة مرآة عاكسة لارادة حكومات الدول الاعضاء، حيث تتأثر بتوجهاتها وتفاعلاتها البينية سواء كانت تعاونية او صراعية. فلم تكن مؤسسة مستقلة تماما عن توجهات الحكومات، بل هى تعكس قدر طموحاتها وقدراتها وحجم ارادتها فى الفعل الإيجابي او السلبي وفقا للحالة والحدث.

٢-لم يتأثر اداء الجامعة العربية كثيرا بالرأى العام العربى، كما هو الحال فى كافة البلدان العربية، وكل المساعى والجهود التى تمت فى إطار اصلاح الجامعة فى السنوات العشر الماضية من أجل ايجاد علاقة عضوية بين

الجامعة والشعوب العربية ومنظمات المجتمع المدنى كانت بلا مردود او في أحسن الاحوال ذات نتائج هامشية جدا

٣-إن استمرار جامعة الدول العربية لمدة قاربت على السبعين عاما بالرغم من الطامات التاريخية الكبرى التى واجهها العالم العربى، ليس معيارا دالا على نجاح المنظمة بل تأكيد جلى على أن العروبة كحقيقة ثقافية وهوية أصيلة غير متناقضة مع غيرها من الثقافات تحتاج إلى تنظيم مؤسسى يعبر عن تطلعات الشعوب المنتمية لها.

٢- دراسة Ray Takee " الويلسونية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات، ٢٠١٢"[٧].

سعت الدراسة لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التدخل الأمريكي العسكري في ليبيا كمؤشر على عودة الواقعية إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية؛ والتي تكون على مشارف حقبة جديدة يُطلق عليها "الويلسونية الجديدة"، وهي عبارة عن تطبيق القوة الأمريكية بشكل واسع باسم " المُثل الإنسانية" لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليها.

أوضحت الدراسة أنه قد حدث تحول في الموقف الأمريكي بإعلان أوباما أن "مصالح أمريكا ليست معادية لآمال الشعوب"، وهو ما يُمثل تحولا حقيقيا في المواقف الأمريكية، والاستعداد لتحمل بعض المخاطر من فقدان المزايا الأمنية على المدى القصير، لصالح تشجيعها وضمانها على المدى الطويل. كما يلاحظ وجود تغير في سياساتها الخارجية على أساس الاعتبارات الإنسانية، ومن ثم إتباع مبدأ "ويلسون". ولكن بنجاح عملية الولايات المتحدة في ليبيا في ٢٠١١، والإطاحة بنظام القذافي من دون خسائر في الأرواح؛ وكذا بدون أي تمزق خطير في علاقاتها مع غيرها من القوى، فإن السؤال المطروح هو: "هل إدارة أوباما تريد الدخول في حقبة ما بعد الواقعية والمُفاضلة بين اتباع المُثل الأمريكية، أو تأمين مصالحها؟".

وقد اقترحت الدراسة أن تتبع الولايات المتحدة نموذجا جديدا لتدخلات محدودة في المستقبل لدعم القيم الأمريكية دون تكلفة الكثير في المقابل؛ ومن ثم تأمين مصالحها في المنطقة. من خلال تبنى نموذج قائم على الحوار من خلال المناقشات الدبلوماسية، وتقديم حوافز اقتصادية لتمكين البرجماتيين، وتقليل مكانة المتشددين.

٣- دراسة عزمي بشارة، "في الثّورة والقابليّة للثّورة": نحو تأسيس نظريّة علميّة عن الثّورة العربية الحديثة، ٢٠١٢[٨]

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الثورات ومسبباتها ومآلاتها في العالم العربي، خلصت الدراسة للتأكيد أنّه نظرًا لعدم قيادة الأحزاب للثورات العربيّة، فمن الضّروري "وجود خطّةٍ وبرنامج تتّفق عليهما أوسع قوى سياسيّة ممكنة لضبط عمليّة التّحوّل الدّيمقراطي وتوجيهها". وهنا تطرح الدراسة الإشكال الكبير المطروح في مرحلة ما بعد الثّورة، وهو احتمالات الثّورة المضادّة وسيطرة القضايا الأيديولوجية على الفعل السياسيّ، ممّا يعيدنا إلى مربّع الانطلاق.

٤- دراسة عبد الإله بلقزيز" رياح التغيير في الوطن العربي (مصر . المغرب . سوريا)،٢٠١١"[٩].

أوضحت الدراسة ملامح التغيير وأبعاده المختلفة التي طرأت على بلدان الوطن العربي نتيجة الحركات الشعبية الإحتجاجية.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إن طبيعة الحكم الاستئثاري الاستبدادي في مصر خلقت حالة تراكم من الضغوط الداخلية على مؤسسات وأسلوب الحكم أدت إلى الانفجار في اللحظة التي اشتمت فيها القوى الشعبية الحية ترهل النظام السياسي.

٢- منذ تولي الملك محمد السادس مقاليد البلاد عام ١٩٩٩ بدأ الحديث عن مرحلة جديدة في المغرب عززتها سياسات الملك نفسه، وخاصة تلك التي تكرست لتصفية مواريث الاستبداد والقمع، لكن هذه الخطوة وغيرها لم تتحول إلى تغيرات في الدستور إلى أن أطلت الثورات العربية..

٣- تحمل الأزمة السورية الراهنة سمات تجعلها أصعب الأزمات المركبة التي واجهتها البلاد طيلة تاريخها الحديث، وزاد من خطورتها الطريقة التي اختارها النظام لمعالجتها، حيث قرأ الأزمة منذ بدايتها على أنها مؤامرة خارجية تقاطعت مع تعبيرات داخلية، لا تؤمن بالحرية وإن رفعت لواءها.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بالتدخلات التركية في المنطقة العربية عقب الثورات

١. دراسة د. محمد صادق اسماعيل بعنوان: التجربة التركية من اتاتورك إلى اردوغان، ٢٠١٨

هدفت الدراسة لتوضيح تجربة تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال ما يقارب ٧٠ عامًا عبر شرح طبيعة وتركيبة الدولة التركية، ما يساعد على فهم مواقف تركيا الدولية والداخلية، والعلاقات المتشابكة التي تملكها مع دول العالم

خلصت الدراسة إلى توضيح أن الموقع الجغرافي للبلد يؤهلها للعب أدوار جيوسياسية مهمة على الصعيد العالمي، مع توسطها لثلاث قارات (أوروبا وآسيا وإفريقيا)، وهو ما يعطيها، بحسب الكاتب، قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي." كما أن لتركيا أدوارا سياسية فاعلة مع العالم العربي وان اختلفت مواقفها حيال الثورات العربية من التردد تجاه الثورة المصرية الى الدعم الكامل لحركة الإخوان المسلمين في مصر ٢٠١٢ الى الرفض الواضح لثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣.

٢. دراسة لمؤسسة الهيئة العامة للاستعلامات "مستقبل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية فى تركيا

تناول الدراسة عوامل صعود الحركات الاسلامية فى تركيا سواء عوامل داخلية او خارجية تاريخية وعلاقة الجيش بالعلمانية والاحزاب السياسية وتفاعلها مع النظام العلمانى. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها: ان نتائج الصراع بين العلمانية والجماعات والتيارات الدينية فى تركيا تعتبر فى صالح العلمانية التى تكتسب ارضا جديدة كل يوم وتزداد القناعة بها كنموذج سياسى واقتصادى يضمن لتركيا الاستقرار والسلام الاجتماعى على الاقل فى المستقبل

المنظور وان الحل الوسط وإن كان مقبولا من التيارات الدينية فهو مرفوض رفضا مطلقا من المؤسسات العلمانية فى تركيا(١٠).

٣. **دراسة محمد نور الدين "تركيا فى الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات"**

هدفت الدراسة لتقديم مقاربة لاهم الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية التى عصفت، وما زالت، بالمجتمع التركى وللقضايا الساخنة الاساسية المتصلة بالوضع الاقليمى لتركيا من الشرق الاوسط الى القوقاز ومن البلقان الى آسيا الوسطى خلال السنوات التى تلت مباشرة تفكك الاتحاد السوفيتى(١١).

٤. **دراسة د. جلال معوض بعنوان "صناعة القرار فى تركيا والعلاقات التركية– العربية"**

تتناول الدراسة تحليل عملية صنع القرار فى تركيا من خلال بحث اطارها القانونى والدستورى من ناحية، واطارها الفعلى والدينامكى من ناحية أخرى، وكيف تؤثر المشكلات السياسية الداخلية فى تركيا على العلاقات التركية – العربية. ومن اهم نتائجها ان المحددات الاساسية لدور القائد الاعلى اى رئيس الدولة فى عملية صنع القرار – برغم طبيعة النظام البرلمانى القائم– ترتبط بمدى امتلاكه خصائص قيادية وخبراته السياسية السابقة(١٢).

التعليق على الدراسات السابقة

إستفاد الباحث من معظم الدراسات السابقة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية فى تعميق دراسته وفي تبنى الأطر النظرية المناسبة للدراسة ومنهجيتها وذلك من خلال ما يلي:

١– الاستفادة من الفرضيات والأهداف والنتائج، وأسئلة البحث الفرعية وتحديد المشكلة ونطاقها، والإطلاع والتعرف على أدوات التحليل وطريقة استخدامها.

٢– الاستفادة من المناهج التي استخدمت في الدراسات السابقة للتعرف على منهجية البحث، الى جانب الاستفادة من تلك الدراسات في التعرف على طبيعة العلاقات التركية ومحاور تطورها سعيا لتحقيق التكامل السياسي والأمني، إلى جانب تأثير الثورات العربية على هذا التكامل.

٣– الاستفادة من التعريفات والمصطلحات الحديثة التي قدمتها هذه الدراسات لعدد من المفاهيم العلمية الحديثة المتصلة بمشكلة البحث، والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على كل مفهوم، خصوصاً مفهوم الأمن القومي والثورات العربية.

تقسيم الدراسة

الفصل الأول: – " الإطار المفاهيمي للدراسة "

المبحث الأول :– " مفهوم الأمن القومي ومفهوم التدخل الخارجي "

المبحث الثاني :– " أهداف ودوافع تركيا من التدخل في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي"

الفصل الثاني:– " أشكال التدخل التركي في المنطقة العربية وأثره علي الأمن القومي العربي "

المبحث الأول:– " الأدوات والوسائل التي ساعدت تركيا علي التوغل في دول الربيع العربي"

المبحث الثاني:–" أثر تدخل تركيا في المنطقة العربية علي الأمن القومي العربي "

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

نتناول في الفصل الأول من هذة الورقة البحثية أهم المفاهيم والتعريفات السياسية الموجودة فيها وهي مفهوم الأمن القومي والذي يعتبر من أهم المفاهيم الموجودة علي الساحه السياسية والتي تقوم من خلالها أي دولة بقياس مدي استقلاليتها وقدرتها علي تحقيق الأمن والسلم داخل حدودها بالإضافة إلى قدرتها علي تحديد وجود اي تهديد لأمنها القومي، كما نتناول في شيئ من التفصيل مفهوم التدخل الدولي والذي تقوم فيه الدولة بالتدخل في شؤون الدول الأخري وفرض نفسها بالقوة سواء كانت القوة الناعمة أو العسكرية، وتعتبر هذة المفاهيم هي لُب الموضوع محل الدراسة مع تطبيق حالة التدخل التركي في المنطقة العربية وخاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي ٢٠١١ وهو الحدث الأكبر الذي أدي إلي ضعف وتفكك غالبية الدول العربية وأعطي فرصة لوجود أكثر من فاعل سياسي يحمل السلاح علي أراضيها .

المبحث الأول:- " مفهوم الأمن القومي والتدخل الخارجي"

المبحث الثاني: أهداف ودوافع تركيا من التدخل في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي"

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومي والتدخل الخارجي

يمكن التعرض لأبرز محاور المبحث الحالي كما يلي:

أولاً مفهوم الثورة

الثورة ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة أو جماعة ما هدفها التغيير (لا تشـــترط ســـرعة التغيير) وفقا لأيدولوجية هذة الفئة أو الجماعة، ولا ترتبط بشـرعية قانونية، كما تعبر عن انتقال السـلطة من الطبقة الحاكمة إلى طبقة الثوار.

وتعرف الثورة طبقا لماهية الثورة الفرنسـية على أنها قيام الشـعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي اسماهم البروليتاريا(١٣).

أما المفهوم الحديث فيؤكد أن الثورة هي التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في النظام السـابق لتحقيق طموحات التغيير لنظام سـياسـي نزيه وعادل ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضـة للمجتمع. والمفهوم الدارج أو الشـعبي للثورة فهو الانتفاض ضـد الحكم الظالم. وقد تكون الثورة شـعبية مثل الثورة الفرنسـية عام ١٧٨٩ وثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، أو عسكرية وهي التي تسمى انقلابا مثل الانقلابات التي سادت

أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات الستينات من القرن العشرين، أو حركة مقاومة ضد مستعمر مثل الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢). كما قد تعني الثورة في معنى آخر التطور البليغ أو كما هو متعارف عليه في مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقية حيث يستخدم مصطلح (ثورة) في الإشارة إلى ثورة المعلومات والتكنولوجيا[١٤].

ثانيا: مفهوم الأمن القومي

١.تعريف الأمن لغةً

ما يدل معناها على سكون القلب والهدوء النفسي .

قال ابن فارس: " الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق "[١٥].

وقيل: " الأمان والأمانة بمعنىً وقد أمِنْتُ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان... والأمن ضد الخوف "[١٦].

وقيل: " الأمْن والآمِن: كصاحب، ضد الخوف، أمِن كفرح أمناً وأماناً بفتحهما، وأمناً وأمَنَةً محركتين، وإمِناً بالكسر، فهو أمِن وأمين كفرح وأمير، ورجل أمَنَةٌ كهمزة ويحرك يأمنه كل أحد في كل شيء"[١٧].

ما يدل معناها على الثقة والطمأنينة.

قال الزمخشري " فلان أمَنَةٌ أي يأمَنُ كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته "[١٨].

وقيل: "أن الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمِنْتُ فأنا أمِن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة....والمأمن: موضع الأمن، والآمِن: المستجير ليأمن على نفسه "[١٩].

ومن خلال ما تقدم من معاني لغوية يتضح أن كلمة الأمن لها عدة إطلاقات: فهي تعنى الطمأنينة وعدم الخوف، أو الثقة والهدوء النفسي، إضافة إلى راحة القلب وعدم وقوع الغدر أو الخيانة من الغير.

تعريف الأمن اصطلاحاً

تباينت التعريفات الاصطلاحية للأمن لتباين المشارب السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التصورات بين الكتاب والعلماء وخبراء السياسة والأمن، لكنها في المحصلة تصب في معين واحد وتسعى لتحقيق هدف مشترك يتفق عليه جميع الأطراف وهو توفير حياة كريمة هانئة يعيش فيها الفرد بأمن وسلام، وفيما يلي أهم تعريفات الأمن في الاصطلاح:

- هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية، وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي [٢٠].
- تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار [٢١].

- الإجراءات الأمنية التي تُتخَذ لحفظ أسرار الدّولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الدّاخل والخارج. والإجراءات الأمنية تتطّلب درجةً عاليةً من التّدريب واليقظة والحذر والمهارة، للوقاية من نشاط العدوّ المتربص(٢٢).
- هو عكس الخوف مطلقاً ، أي حالة الطمأنينة التي تسود المجتمع نتيجة الجهد المبذول من أولي الأمر ، في شتى الممارسات الحياتية ، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية ، ومنع الأعداء من محاولات الاختراق لتلك الأهداف ، أو وسائل تنفيذها وأدواتها ، والسيطرة التامة على السياسات الموضوعة ، وبالتالي تكريس النجاح تلو النجاح ، وإحباط مؤامرات الماكرين (٢٣).
- وقيل " هو مجموعة القواعد والوسائل الشرعية التي تطبقها الحركة لتكتسب القوة وتحقق لنفسها الحماية الداخلية والخارجية من الأخطار الواقعة والمحتملة".

ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يمكن الخروج بخلاصة لتعريف الأمن في الاصطلاح: بأنه مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يتهددها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة مستقره.

٢- مفهوم الامن الوطنى

يعد مصطلح الأمن الوطنى من المصطلحات الشهيرة التي استخدمت في مجال العلوم الاجتماعية ، وقد أسهمت الظروف الموضوعية المصاحبة للحرب العالمية الثانية وما بعدها إسهما كبيرا في بروز ذلك المصطلح علي يد الكاتب الأمريكي والتر ليمان Walter Lippman عام ١٩٨٣ واكتسابه طابعا عسكريا منذ الوهلة الأولي (٢٤)، كما أن المفهوم كثيرا ما يستخدم علي لسان المنظرين السياسيين والعسكريين لوصف أهداف سياسة الدولة ، وقد تم تبني المفهوم حديثا من قبل علماء الاجتماع ليشمل الأمرين : الجانب التحليلي ، وحقل وميدان الدراسة، وعندما تحدث علماء العلوم الاجتماعية عن مفهوم الأمن الوطنى عنوا بالأساس قدرة الدولة علي حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات خارجية قد تتعرض لها. وبدأ حقل الدراسة في هذا المجال بتطور ليشمل محاولات لتحليل السلوك الذي من خلاله تضع الدولة الخطط وتصنع وتقيم وتتخذ القرارات وترسم السياسات لزيادة هذه القدرة الحمائية(٢٥).

وقد كثرت محاولات تعريف الأمن الوطنى وتعددت بتعدد الكتاب والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من بروزه علي مسرح الفكر السياسي عام ١٩٤٣ وحتي الآن وأخذ المفهوم في التطور والتبلور ، فنجد جذور المفهوم تمتد إلي أفكار ودراسات جيمس ماديسون James Madison وتشارلز بيرد Charles Beard وهانزليبمان Hans Morganthau كما ظهر المفهوم بشكل واضح في كتابات Walter Lippman عندما تحدث عن " دولة ذات أمن" وعرف الأمن الوطني بأنه عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية(٢٦)حيث ذكر ان الدولة تكون متمتعة بالأمن

عندما لا يكون عليها التضحية بمصالحها الشرعية لتجنب الحرب وكذلك تكون قادرة علي الحفاظ علي هذه المصالح . إذا اضطرت بالحرب[٢٧] وكذلك عرف فريدريك هارتمان الأمن الوطنى بأنه جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة بينما ذهب البعض ومن بينهم احمد شوقي الحفني إلي أنه حماية القيم الجوهرية والمصالح الحيوية ومنها الأهداف المتوسطة والبعيدة المدي[٢٨] أي أن الأمن الوطني هو خطة أو استراتيجية متعددة الأبعاد أو مجموعة الاجراءات والأنشطة والتدابير الحالية والمحتملة التي تهدف إلي حماية المجتمع وقيمه من التهديدات الخارجية والداخلية . هذا في حين عرفه جيرالد هويلز الأمن الوطنى باعتباره حماية الدولة جميع الأخطار الداخلية والخارجية والتي قد تؤدي بها إلي الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي[٢٩].

وقد إتسع مفهوم الأمن الوطنى[٣٠]. علي يد هولستي الذي ذهب إلي القول بأن الأمن الوطنى يسمح للدولة بالتدخل في شئون الدول الأخري بغرض توسيع النفوذ وتغيير السلوك وامتلاك القدرة علي التأثير بما يعني الإقرار للدول التي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري . ويري بعض الاكاديميين أنه " قدرة المجتمع علي مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف وإنما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف. ويوسع البعض المفهوم ليشمل حماية الأمة من جميع أنواع الاعتداء الخارجي والتجسس والاستطلاع المعادي وأعمال التخريب والتأثيرات المعادية الأخري[٣١].

واستمر تطور المفهوم إلي أن أصبح الأمن الوطنى للنظام . أي نظام . مرتبطا بأمن الأنظمة الجزئية التي يحتويها هذا النظام ، والتي تشكل متضامنه النظام الأكبر[٣٢]. وأصبح بذلك مفهوم الأمن الوطنى له أهمية كبري في حياة الدول وذا تأثير كبير علي مجريات الأمور بها. ولابد أن يضع صانع القرار في أي نظام سياسي نصب عينيه الأمن الوطنى عند صنع وصياغة أي نوع من القرارات علي كافة الأصعدة والمستويات ، فالأمن الوطنى كمفهوم طالما استخدم من قبل السياسيين والقادة العسكريين بمفهومه الضيق والمحدود الذي ينصب بالأساس علي القوة العسكرية للدولة ، ولكن تطور مفهوم الأمن الوطنى حديثا ليصبح مفهوما واسعا وشاملا ينصرف الي كافة الأبعاد العسكرية وغير العسكرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ) التي تشكل مقدرات الدولة والتي من شأنها التأثير علي الأمن الوطنى للدولة.

من هذا المنطلق تتبني هذه الدراسة المفهوم الشامل للأمن الوطنى الذي يعني إجمالا " قدرة الدولة علي حماية قيمها الجوهرية الداخلية من أي تهديدات داخلية أو خارجية ، ومن ثم أصبح الأمن الوطنى معني بسلوك الدولة الذي تنتهجه في التخطيط ورسم وصنع وتنفيذ وتقييم وتقدير القرارات التي تتخذها من أجل تعظيم قدرتها علي حماية تلك القيم الجوهرية الداخلية والخارجية.

٣- مفهوم الأمن القومي

يمكن القول بأنه ليس هناك من إجماع حول المقصـــود بالأمن القومي (National Security), لا من حيث التعريف, ولا من حيث المستهدفين بالأمن, ولا من حيث مصادر التهديد, ولا من حيث سبل وأدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي "وتتعدد التعريفات وفق الزاوية التي يتناولها موضـــوع الأمن القومي, ســـواء كانت قيمية او اقتصادية او عسكرية مما يوضح أن مفهوم الأمن القومي لا يزال فى حاجة إلي تنظير متعدد الأبعاد لتنقيته مما يشـــوبه من اضـــطراب لحق بدوره بالأمن القومي فى تطبيقه العربي، وبوجه عام يمكن التمييز فى تعريف الأمن القومي العربي بين ثلاثة اتجاهات أساسية:

الإتجاه الأول: ينظر أصحابه إلي الأمن القومي، من منظور القوة العسكرية[٣٣].

الإتجاه الثاني: يعرف الأمن القومي، بالإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية كيان الدولة[٣٤].

الاتجاه الثالث: يركز على القدرات الواجب توافرها، من أجل مواجهه المخاطر التي تهدد الوطن[٣٥].

٤ – مفهوم الأمن الإقليمي

توجد صـــعوبة في تحديد مفهوم او تعريف شـــامل للنظام الاقليمي، حيث يوجد اتجاه يحدد اربعة معايير لتعريف النظام الاقليمي، هي :مستوى التماسك، طبيعة الاتصـــالات، مستوى القوة والامكانات، واخيرا بنية القوة وانماطها. اما بريتشـــر فقد تحدث عن ســـتة شـــروط هي: التقارب الجغرافي، ووجود ثلاثة فواعل (Actors) في الاقل، وان يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان (النظام الاقليمي) كجماعة مميزة، وان يســـود هذا الادراك او الوعي بالذاتية او الخصـوصـية الاقليمية بين اعضـاء النظام، وان يكون مستوى القوى داخل النظام ادنى منه في النظام الدولي المسيطر، والتأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي. اما روسيت فقد اشار الى ان تعدد تعريفات النظام الاقليمي يؤدي الى تعدد في معايير التعريف، وتعدد المعايير يزيد من صـــعوبة تحديد او تعيين النظام[٣٦].

وبالنسـبة للباحثين العرب فيرى جميل مطر، ود. علي الدين هلال، ضـرورة توافر اربعة معايير لتعريف النظام الاقليمي هي: التقارب الجغرافي، ووجود ثلاث دول على الاقل، والا تكون اية دولة من القوتين العظميين (الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السـوفيتي السـابق) عضـوين في النظام الاقليمي، ووجود شـبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصـادية والاجتماعية الخاصـة بالنظام.. في حين يتحدث ديفيد مايرز في دراسته عن" النظام المهيمن "عن امكانية مشـاركة احدى القوتين العظميين في النظام الاقليمي، على غرار مشـاركة الولايات المتحدة في النظام الاقليمي الكاريبي، ومشـاركة الاتحاد السـوفيتي (السـابق) في النظام الاقليمي لشـرق اوروبا السابق.

في حين تحدث د. غســـان ســـلامة، ود. محمد الســـعيد ادريس عن معيارين في تحديد مفهوم النظام الاقليمي، الاول، هو: التداخل بين النظم الاقليمية المتجاورة، خاصـة بين القطاعات الفرعية لهذه النظم، والثاني:

مسألة تفكيك او تفريع النظام الاقليمي الى اكثر من نظام اقليمي، ومن الامثلة على ذلك النظام الاقليمي الخليجي كونه نظاما فرعيا من النظام الاقليمي العربي، كذلك كون مجلس التعاون الخليجي نظاما فرعيا من النظام الاقليمي الخليجي، وان النظام الاقليمي العربي نظام فرعي من النظام الشرق اوسطي، وان الاخير نظام فرعي للنظام الدولي.

ومن ثم فإن الأمن الإقليمي هو "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري–أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"(٣٧).

٥- الأمن القومي المعقد

يمكن فهم تصرفات الدولة في البيئة الدولية من خلال فهم المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة، فالمتغيرات الخارجية تشمل: طبيعة توزيع القوة بين الدول، والإدراك أو عدم الإدراك لطبيعة الضغوط الدولية، وفهم نيات الدول الأخرى، وتقييم التهديدات الخارجية، أما المتغيرات الداخلية فهي تشمل: مؤسسات الدولة والنخب، والجهات المؤثرة في عملية صنع القرار، وبالتالي فهناك ثالث حالات لتوازنات القوة:

١- توازن قوة مبالغ فيه Overbalancing ، حيث يؤدي سوء تقدير الموقف إلى حشد قوة أكبر من حجم التهديد الحقيقي، وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى.

٢- توازن قوة غير متكافئ Underbalancing ، ويعني أن الدولة تحشد قوة أقل من حجم التهديد الحقيقي، لسوء تقدير الموقف أو قلة الموارد، وهذا سيؤدي لاختلال توازن القوى.

٣- عدم وجود توازن قوة حقيقي Nonbalancing ، بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق التوازن المطلوب، وهذا سيؤدي إلى اختلال توازن القوى(٣٨).

بناءً على ما تقدم، فالأمن القومي وفق هذه النظرية، يتحقق من خلال تحقيق توازن قوة حقيقي للدولة، يبنى من خلال إدراك دقيق للبيئة الخارجية للدولة، وقدرة عالية على حشد قوة الدولة من الداخل، فأي خلل في توازنات القوة سيؤدي إلى سقوط دول وبروز أخرى. والنقد الذي يمكن أن تواجهه هذه المدرسة، أنها لم تعطِ اهتماماً للمنظمات الدولية ولمعاهدات الحد من التسلح والأحلاف الدولية، وصوّرت العالم على أنه مضمار لسباق تسلح دائم، فكل اختلال في موازين القوة بين دولتين، سيؤدي إلى سباق تسلح بينهما.

من كل هذه التعاريف، وفي ظل اتساع خارطة المخاطر التي تهدد الأمن في القرن الحادي والعشرين، من تنامي أشكال وأنواع الإرهاب، ومخاطر وسائل الاتصال الاجتماعي، وتطور الجرائم الإلكترونية على الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، يمكن تعريف الأمن القومي على أنه: قيادة موارد القوة الشاملة للدولة وتنظيمها ضمن إطار ما يعرف بسياسات الأمن القومي، التي يقع تأثيرها ضمن البيئة الاستراتيجية للدولة وبصورة متناسقة ومترابطة ومتكاملة، لمواجهة التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، من أجل حماية الكيان

المادي للدولة، ورفاهيتها الاقتصادية، وقيمها، والأهداف التي تخدم هذه المصالح.ويوضح الشكل التالي المكونات الستة لمنظومة الأمن القومي للدول، وهي المؤسسات والسياسات والبيئة الاستراتيجية للدولة "الداخلية والخارجية"، وخارطة التهديدات والمخاطر، والأهداف والمصالح القومية[٣٩].

هذه المنظومة غير قابلة للتجزئة، ويفترض بها أن تعمل بدرجة عالية من التكامل والترابط والتنسيق، ومن هنا تبرز حقيقة تعقيدات عملية التخطيط لسياسات الأمن القومي. حيث تتطلب إدارة الأمن القومي، قيادة تمتلك رؤية استراتيجية واضحة تجاه المصالح القومية، وتحظى بدعم شعبي، إضافة إلى توافر الموارد الكافية.

وهناك مفهوم آخر بدأ يزاحم أو يرادف مفهوم الأمن القومي في بعض الدول، وهو مفهوم "الأمن الوطني" Homeland Security ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هناك تمييز واضح بين الأمن القومي والأمن الوطني، فوزارة الأمن الوطني of Homeland Security Department والمعروفة اختصاراً ب " DHS " تعنى بشؤون مكافحة الإرهاب وحماية البنى التحتية للولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الكوارث الطبيعية داخل حدود الولايات المتحدة فقط[٤٠]، بينما يختص مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council والمعروف اختصاراً ب NSC بإدارة المصالح الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما تختص وكالة الأمن القومي National Security Agency والمعروفة اختصاراً ب NSA بتنظيم أمن الاتصالات داخل الولايات المتحدة وخارجها، وهذا يعني أن الأمن الوطني جزء من الأمن القومي للدولة، ذلك لأن الأمن الوطني يُعنى بشؤون الأمن داخل حدود الوطن، بينما تتجاوز حدود الأمن القومي الأمريكي حدود الوطن لتصل إلى أبعد نقطة في العالم[٤١]. فمصطلح "القومي"، تعني القوم أينما كانوا، ماداموا يرتبطون برابط القومية الواحدة، وبالتالي فإن مصالح القوم أكبر من أن تنحر داخل حدود الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها وهي الدولة، لكن برغم أن مصطلح "الأمن القومي" نشأ وتطور في أدبيات السياسة الأمريكية، فإن بعض الدول تستعيض عن هذا المصطلح بمصطلح "الأمن الوطني"[٤٢].

أ- معضلة الأمن بين الدول Interstate Security Dilemma

يستند الافتراض الواقعي/النيو واقعي بأن الحرب سمة تاريخية حتمية ودائمة في العلاقات الدولية إلى مقاربة المأزق الأمني/المعضلة الأمنية security dilemma التي تواجهها الدول باستمرار دائم. وهي مفهوم بنيوي يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى اعتماد الدول على نفسها للحفاظ على أمنها الوطني. فالدول، بسبب الفوضى في النظام الدولي وبالتالي اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالوحدات الدولية إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي أن الشعور باللاأمن يولد مزيدا من الشعور باللاأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام. وحتى عندما يسود هناك اعتقاد بأن دولة تضمر نوايا حسنة، يبقى هناك تخوف دائم من أن تتبدل هذه النوايا.. هذا ما يسميه Butterfield المأساة

المروعة في العلاقات الدولية. ويرى الواقعيون أنه لا يوجد هناك ما يشـير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة [٤٣].

ويجادل Mearsheimer، أحد منظري مقاربة المعضـلة الأمنية، أن الدول حتى في حالة انخراطها في اتفاقيات مثلا للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائما متخوفة من قيام الأطراف الأخرى بنقضها والتنصل منها وقيامها بتحقيق سـبق عليها، في هذه الحالة تعيش الدول مجتمعة في حالة دائمة من الحذر والنزوع للنهوض بأعباء أمنها الوطني اعتمادا على نفسـها [٤٤]. هذا هو ما يفسـر – إلى حد ما – اسـتمرار القوى النووية في الاحتفاظ بقدراتها النووية رغم توقيعها على اتفاقيات خفض الأسـلحة الإسـتراتيجية واتفاقيات الحد من انتشـار الأسلحة النووية. وينبغي لفت الانتباه إلى أن النيو واقعيين ولتبسيط فهم المعضلة الأمنية، يعمدون إلى تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، هما مرحلة التأويل، ومرحلة الاستجابة.

ب- معضلة الأمن داخل الدول Intrastate Security Dilemma

مع نهاية الحرب الباردة، واجه المنظرون الواقعيون الجدد بإلحاح متزايد أزمة التكيف مع التحول الذي مس طبيعة النزاعات الدولية، حيث أنها تحولت من نزاعات بين الدول interstate إلى نزاعات داخل الدول intrastate، أي أن الفواعل/ الأطراف في النوع الثاني ليسـت الدول، وهو ما لا يتوافق مع الافتراض الواقعي الرئيسـي والذي لم يتغير بتغير النقاشـات داخل المنظور الواقعي intraparadigm نفسـه، وهو أن الدولة هي اللاعب المركزي والوحيد central & unique في العلاقات الدولية. وكاسـتجابة لهذه الأزمة، قام Barry Posen بنقل مقاربة المعضلة الأمنية لـ Waltz من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الوطني/ داخل الدول from the interstate level to the intrastate level.

طالما أن الواقعية الجديدة حافظت على التمييز الحاسـم بين العمليات التي تحدث على المسـتوى بين-الدول inter-state والعمليات التي تحدث في المسـتوى داخل-الدولة intra-state، كما أكدت على مركزية العلاقات بين الدول في مقابل هامشـية العلاقات داخل الدولة في فهم العلاقات الدولية؛ فقد كان من المفاجئ أن يبدأ منظرون نيو واقعيون بـالالتفات إلى والاهتمام بـالعلاقات بين المجموعات الإثنية والوطنية ودورها في النزاعات الإثنية داخل الدولة [٤٥].

في هذا الإطار، صـدرت مقالة لـــ Barry Posen: The Security Dilemma and Ethnic Conflict 1993، حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها بين-الدولي المعتاد على نشوب النزاع الإثني في يوغسلافيا السابقة 1991.

تعتمد مقاربة Barry Posen على ما يسميه "الفوضى الناشئة" emerging anarchy، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسـها مجبرة على تحصـيل أمنها الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سـلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصـبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي.

إن ما يجعل مقاربة Posen نيو واقعية في جوهرها، حسب Josef Lapid & Friedrich Kratochwil، هو أنها تستند إلى الطرح الدولتي للنظرية الواقعية في تحليل المستوى بين الإثني/داخل الدولة inter–ethnic/intra–state، فهي تقترح بقوة أن كل الوحدات في وضع فوضي (سواء كانت عبارة عن أفراد، دول–مدن city–states، أمم، أو دول) يمكن التوقع أنها تتصرف وفقا لنفس المنطق النيو واقعي. بصيغة أخرى، في وضع الفوضى الناشئة، تتصرف كل المجموعات على المستوى الداخلي للدولة بنفس الطريقة التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي(٤٦).

ثالثاً:- مفهوم التدخل الخارجي

يعتبر مفهوم التدخل الخارجي من أهم المفاهيم المطروحة في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجيه ولا يوجد اختلاف بينه وبين مفهوم التدخل الدولي ومفهوم التدخل الأجنبي، حيث أنهم يحملون نفس الفكرة والتعريف وهو تدخل دولة ما في شؤون الدول الأخري سواء كان التدخل سياسي أو إقتصادي أو عسكري، وقد اختلف علي تعريفه مجموعة من المفكرين والفلاسفة فمنهم من يعرفه علي أنه" وصف لممارسة سلطة عامة من طرف دولة علي أراضي دولة أخري من دون موافقة الأخيرة" ولكن هذا التعريف عمم فكرة التدخل بهدف معين ولم يتفق عليه الجميع، ويوجد تعريف آخر يؤيد السيطرة وإنقاص السيادة ويعرفه بأنه "إحلال دولة بسلطتها محل دولة أخري بقصد تحقيق أثر قانوني ولا تستطيع الدولة الأخيرة أو لا ترغب في تحقيقه" والجدير بالذكر أن التدخل الخارجي يشمل التدخل في شؤون الدول سواء داخلياً أو خارجياً .(٤٧)

بالإضافة إلى التعريفات والمفاهيم السابقة فإن بعض العلماء والمفكرين يعرفون التدخل الخارجي بأنه " شكل غير مباشر من التدخل ويكون بصورة عسكرية سواء باستخدامها للقوة من جانب إحدى الدول تجاه دولة أخري لحماية رعايا الدولة مما يتعرضون له من الأذى والأضرار الجسيمة وحتي الموت "ويري هذا الإتجاه أن التدخل الخارجي مقترن بممارسة العنف حيث تقوم الدول بالتدخل حتي لا تصل لمرحلة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر، ويتم تعريفه أيضاً بأنه " عملية عنيفة وغير مباشرة متمثلة في الضغوطات والعقوبات التي تتم ممارستها من دولة ما تجاه دولة أخري"، وتتعدد اشكال التدخل الخارجي وليس شرطاً أن يكون التدخل عسكري وصراعي بل يمكن أن يكون تدخلاً سلمياً ولكنه يظل في النهاية اختراق لمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول.(٤٨)

المبحث الثاني

أهداف ودوافع تركيا من التدخل في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي"

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ٢٠٠٢ في تركيا حدث تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في هذه التوجهات والسياسات المتبعة، إذ للمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية. وقد بنت تركيا إستراتيجيتها في سياستها الخارجية على عدة أسس ومرتكزات تمثل مجمل سياستها الخارجية من بينها:(٤٩)

١- التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى.

٢- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى ب"تصفير" المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

٣- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة السائدة، حيث كان من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/ الإسلام، تكون على العكس من ذلك "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تناقض بعضها.

٤- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "بلد مركز" جاذب وفاعل.

٥- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا(٥٠).

واستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقره في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين أنقره عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا. وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدما ملحوظا في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل –في الشرق الأوسط كمثال– الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمانية كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا(٥١).

فضلا عن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية. وقد لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لاسيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي فضلا عن الفراغ الاستراتيجي نتيجة التراجع العربي. وكان رهان هؤلاء أن البعد السنّي من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لتمدد النفوذ الإيراني.

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للساسة الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية(٥٢).

ولا شك ان أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، الحفاظ على وحدة الأرض العراقية، خوفا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد الى تركيا في حال حصول أكراد العراق على الاستقلال الرسمي. ولقد اتخذت تركيا عددًا من الخطوات من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين. الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار، كما تهتم تركيا بحماية بغداد كمركز الثقل السياسي والأمني الأول في العراق، لان تراجعها أو إضعافها يعني تقدم القوى السياسية والعرقية الأخرى(٥٣).

ولا شك ان البعض ينظر للتحركات التركية الجديدة فى منطقة الشرق الاوسط بأنها غير واقعية ومبالغ فيها وبعيدة عن معرفة واقع وتركيبة وتوازنات الشرق الأوسط الحساسة والمتشابكة. فصحيح أن أنقرة دخلت في أكثر من وساطة وطرحت نفسها كشريك في أكثر من ملف، لكنها لم تنجح حتى الساعة في تأمين أي حل جذري لقضايا إقليمية كثيرة يتقدمها النزاع العربي الإسرائيلي، والخلاف الفلسطيني الفلسطيني، والجبهة السورية الإسرائيلية، وموضوع الأزمة اللبنانية، والملف الإيراني الذي سارعت حكومة أردوغان لعرض خدماتها فيه. فالمعارضة التركية تتهم حكومة أردوغان بأنها لم تقدم الكثير على طريق حل نزاعات إقليمية لتركيا مع جيرانها، بل هي تكتفي بوضع الغطاء فوق مثل هذه الأزمات ومحاولة طمسها، داعية للتأمل في الأساليب المتبعة حيال الموضوع القبرصي، وسياسة حل الأزمة الأرمنية على حساب العلاقات التاريخية مع أذربيجان، وإهمال الخلافات مع اليونان التي مازالت تنتظر الحلول الجذرية، هذا إلى جانب الوضع الغامض في شمال العراق ومسار التطورات هناك الذي يحتاج إلى متابعة دقيقة وشاملة، مشيرة الى أن استراتيجية التطوع لحل خلافات الجيران ينبغي أن يسبقها حل مشكلات تركيا مع جيرانها أولا(٥٤).

ومن ثم يمكن تلخيص أهم هذة **الدوافع والأهداف** التركية الأردوغانية الآتي:-(٥٥)

أولاً:- الأهداف والدوافع السياسية تتمثل في تأمين مصالحها الشخصية الموجودة في دول الربيع العربي وحماية استثماراتها بالإضافة الي رغبة أنقرة في توسيع مناطق نفوذها في الدول العربية ليس فقط في سوريا وليبيا ولكن

التواجد أيضاً في شمال وشرق أفريقيا وكذلك دعم وتعزيز جماعات الإخوان المسلمين، فعلي سبيل المثال تدخلت تركيا في سوريا بهدف القضاء علي الأكراد وتخليص البلاد منهم باعتبارهم جماعة إرهابية تسعي للإضرار بالشأن السوري وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، "أنه يعتزم القضاء علي حزب العمال الكردستاني وحماية وحدات الشعب وإنشاء ممر للسلام".

وكذلك تدخلت تركيا في ليبيا بهدف كسب أوراق ضاغطة لتساعدها في قضايا وملفات إقليمية كسوريا والعراق وذلك علي الرغم أنها مغامرة خاسرة، ولعل أحد أهم الدوافع السياسية الخفية للتدخل التركي في ليبيا هي أن تكون علي مقربة من الحدود المصرية نظراً للعداء التاريخي الموجود بين الجيش المصري وجماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر تركيا أكبر داعم لها في المنطقة، وقد صرح الناطق بإسم مجلس النواب الليبي عبد الله بليحق "أن المشروع الإخواني هو المحرك الحقيقي لأردوغان"، مؤكداً أن تدخل تركيا في سوريا جاء لنفس السبب .[٥٦]

ثانياً:- الأهداف والدوافع الإقتصادية ومن المؤكد أن تركيا لديها ما يكفي من الدوافع الإقتصادية للتدخل في دول المنطقة العربية والاستفادة منها مثل الحصول علي عقود إعادة الإعمار في مناطق النزاعات إذ يسمح التواجد العسكري في المناطق المنكوبة بالحصول علي الكثير من عقود إعادة الإعمار بالإضافة إلي عقد صفقات الأسلحة الدفاعية ومثال ذلك توقيع اتفاق عسكري في ٢٠١٩ بين تركيا وليبيا يقضي بتدفق الأسلحة بين الوفاق وتركيا بشكل شرعي، مما يعني تحقيق مكاسب إقتصادية كبيرة لصالح تركيا وبالفعل فقد زادت تركيا من صادرات الأسلحة الدفاعية عام ٢٠١٩ نحو ٣ مليار دولا، كما يسمح هذا الإتفاق أيضاً لتركيا بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الليبية مما يعني قيام تركيا بتأمين نفسها من مصادر الطاقة.

حيث كانت رغبة الرئيس التركي أردوغان هي ضرورة تحقيق التوازن بين المصالح القومية والمبادئ الإنسانية، فقد رأي أن تحقق المصالح القومية مرهون بنجاح تركيا في الحفاظ علي المصالح الإقتصادية وكذلك حفظ سلامة فئات المعارضين لنظام القذافي، وقامت تركيا في عام ٢٠١٩ بعقد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا مما يعطي لها الحق بالبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط والمياه الإقليمية الليبية فضلاً عن قيامها بامتلاك عدة شركات (مثل شركة جنكيز انسات وشركة إنكا للمقاولات الكهربائية)، ويري بعض الباحثين والمفكرين أن الدافع الخفي وراء تدخل تركيا في ليبيا كان لصرف انتباه المواطنين الأتراك عن المشكلات الإقتصادية الداخلية وشغلهم بالمصالح الاقتصادية الخارجية. [٥٧]

ثالثاً:- الأهداف والدوافع الإيديولوجية فمن المعروف أن القيادة السياسية التركية تري نفسها تقود بتوكيل إلهي، وعليه جاءت أفعال أردوغان لتثبت أن تدخل تركيا في دول الربيع العربي كانت لتحقيق دوافعها الأيديولوجية وأفكارها الإسلامية بدعم ومساعدة جماعة الإخوان المسلمين نظراً لإرتباط هذا الجماعات بحزب التنمية والعدالة الحاكم في تركيا، وخاصة بعد الضربات التي تعرض لها الإخوان المسلمين في مصر والسودان، كما تسعي لتعزيز سياسة العثمانية الجديدة في ظل توجهات حكومة الوفاق الوطني وقد أكد الناطق باسم مجلس النواب الليبي عبد

الله بليحق أن الهدف التي يحرك تركيا للتدخل في سوريا والعراق هو نفسه الذي يدفع بها للتدخل في ليبيا وهو مشروع الإخوان المسلمين ودعم المليشيات المسلحة وتوطيد العثمانية الجديدة. (٥٨)

وقد أوضح رجب طيب أردوغان الرئيس التركي في خطاب البرلمان التركي في أكتوبر ٢٠١٩ أن التدخل التركي في ليبيا هو حق من حقوقه وذلك لأنه يعتبر الأراضي الليبية هي الإرث الذي تركه له أجداده وأنه وريث الإمبراطورية العثمانية القديمة بل أنه يسعي لإحياء مجد الأتراك القديم وقال البيان الذي صدر عن البرلمان أن أردوغان بهذه المغالطة التاريخية حاول تبرير دعمه للجماعات الارهابية والمليشيات المسلحة المسيطرة علي العاصمة الليبية طرابلس، كما صرح وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في يناير ٢٠١٩ أن شمال سوريا هي جزي من الوطن التركي وذلك لإمتدادها التاريخي والثقافي في المنطقة العربية، وهنا كشف أردوغان عن نواياه الحقيقية من التدخل في دول الربيع العربي والذي اعتبرها البعض تصريحات استعمارية صريحة يسعي من خلالها أردوغان لبسط سيطرته ونفوذه علي المنطقة العربية، وليس هدفها من التدخل هو تحقيق المبادئ الإنسانية وتقديم المساعدة والدعم للدول العربية المنكوبة .(٥٩)

ومن الجدير بالذكر أن تركيا قامت بتنويع أهدافها ودوافعها ما بين سياسية تهتم بالعلاقات بينها وبين الدول العربية المنكوبة وتحقيق طموحاتها السياسية وتوثيق تدخلها فعلياً من خلال بناء الشركات وغيرها وكذلك سعت لتحقيق أهدافها الإقتصادية بالحصول علي عقود إعادة الإعمار وعقد اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وحقها في التنقيب والبحث عن البترول والغاز الطبيعي في البحر المتوسط والمياه الإقليمية الليبية وبالتالي فقد قامت بتأمين نفسها من مصادر الطاقة والموارد وبالإضافة إلى دوافعها السياسية والاقتصادية إلا أنها لم تنسي دوافعها الأيديولوجية وأفكارها الإسلامية المتسلطة بدعم الإخوان المسلمين والقضاء علي الحزب الكردستاني السوري ودعم المليشيات المسلحة في دول الربيع العربي، كما أن القيادة السياسية الأردوغانية تسعي إلي تحقيق حلم الدولة العثمانية الجديدة وترسيخ سياساتها في المنطقة العربية .

الفصل الثاني

أشكال التدخل التركي في المنطقة العربية وأثره علي الأمن القومي العربي "

نتناول في هذا الفصل صور وأشكال التدخل التركي في المنطقة العربية وماهية الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها القيادة السياسية التركية في تنفيذ عمليات التوغل في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، وكيف تمكنت من تنفيذ مخططاتها الإستعمارية والتي اختبئت خلف ستار تقديم المساعدات والإعانات للدول المنكوبة وتحقيق المبادئ الإنسانية، ولكنها في حقيقة الأمر كانت تسعي وراء تحقيق مطامعها وطموحاتها الخاصة بها وتعود عليها وحدها بالنفع.

حيث تسعي تركيا لحل قضايا المياه المشتركة مع العراق وسوريا حيث تري تركيا أن نهري دجلة والفرات تسير في الأراضي التركية وبالتالي فهي ملك لها وأيضاً قضية أمن الطاقة وقد تم حلها بعد عقد اتفاقيات ٢٠١٩

وأصبح من حق تركيا التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الليبية والبحر المتوسط، والسبب الرئيسي وراء تدخل تركيا في الأزمة السورية بجانب تحقيق أطماعها السياسية كانت القضية الكردية إذ تري تركيا أن العراق وسوريا يدعموا الحزب الكردي بالتزامن مع زياده نفوذ الأكراد السياسي والإعلامي والإنطلاق حتي داخل الأراضي التركية.(٦٠)

والجدير بالذكر أن تركيا تدخلت لمساعدة وإنقاذ دول الربيع العربي مع إختلاف رد فعلها وطريقة تعاملها بما يتناسب مع تحقيق مصالحها وطموحاتها،فعلي سبيل المثال فقد تدخلت في سوريا وقدمت الدعم للمعارضة السورية وقامت بتدريبهم وإمدادهم بالأسلحة وجعلهم يقاتلون من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها وعلي النقيض فقد شجعت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا وعملت علي توثيق علاقتها معهم وبالفعل تم عقد مجموعه من الاتفاقيات والتي من شأنها تأمين مصالحها ومصادر الطاقة فيها وزيادة استثماراتها، وبالرغم من أن وجودها في ليبيا كان يهدد الأمن القومي المصري بشكل مباشر الا أنها رفضت الخروج من ليبيا وسحب قواتها العسكرية.

وقد تدخلت تركيا فعلياً في دول الربيع العربي وخاصة في سوريا وليبيا واليمن وتعددت خريطة الفصائل المسلحة واستخدمت تركيا كافة أساليب القوة الناعمة والعسكرية والسياسة الدبلوماسية والثقافية وجاء قرار التدخل التركي صريحاً في خطاب أردوغان في أغسطس ٢٠١١ كأولي محطات التوغل التركي في المنطقة العربية وتهديد الأمن القومي وذلك بالتزامن مع نجاح جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلي سدة الحكم في البلدان العربية وهم علي علاقة وثيقة مع حزب التنمية والعدالة وهو الحزب الحاكم في تركيا .(٦١)

ومن ثم يمكن تقسيم الفصل الثاني كما يلي:

المبحث الأول: الأدوات والوسائل التي ساعدت تركيا على التوغل في المنطقة العربية "

المبحث الثاني: أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي

المبحث الأول

الأدوات والوسائل التي ساعدت تركيا علي التوغل في المنطقة العربية "

في هذا المبحث نتناول بالبحث والتحليل ماهية الأدوات التي استخدمتها تركيا أثناء محاولتها في السيطرة على دول الربيع العربي ومدي نجاح هذة الأدوات في التحكم وتحقيق أهدافها، وكما سبق وذكرنا فقد تنوعت أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الربيع العربي ما بين أهداف سياسية واقتصادية وايديولوجية، وكذلك تتنوع الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها القيادة السياسية التركية في تنفيذ عمليات التدخل في المنطقة العربية.

وبالرغم من قيام تركيا بإستخدام بعض أشكال القوة الناعمة مثل إنشاء قنوات فضائية وإذاعية تبث باللغة العربية وذلك بهدف التأثير في الرأي العام العربي إلا أنه في أغلب الأحيان كانت تقوم تركيا بفرض التدخل العسكري المباشر وفرض نفسها بالقوة واستغلال الميليشيات والفصائل المسلحة التي قامت بتدريبهم ودعمهم بهدف

مساعدتها في تنفيذ أهدافها ونتناول صور التدخل العسكري التركي المباشر في دول الربيع العربي بإعتباره من أهم الوسائل وأكثرها خطورة والتي اعتمدت عليها تركيا في تنفيذ عمليات التوغل في المنطقة العربية وأصبحت مصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي العربي .

أولاً: – التدخل العسكري التركي المباشر في دول الربيع العربي

بدأ التدخل التركي فعلياً في سوريا عندنا قامت تركيا بدعم الحركات المسلحة وإمدادهم بالأسلحة والمعدات وتدريبهم وهم العسكريين المنشقين عن الجيش السوري في يوليو ٢٠١١ والذي أُطلق عليهم فيما بعد اسم الجيش السوري الحر، كما قامت تركيا بتوفير مناطق آمنه لقيادة الحركات المسلحة داخل تركيا وقد ساهم هذا الأمر في زيادة حدة الصراع بين الطوائف السورية إذ انقسمت سوريا، فالحكومة السورية تحمل الهوية الشيعية وباقي فئات الدولة تحمل الهوية السُنية والسلفية علي إختلاف مذاهبهم وأيديولوجياتهم، وقد تحولت هذة المليشيات فيما بعد إلي فصائل مسلحة تقوم تركيا باستخدامها لتنفيذ عمليات عسكرية عدة ولا سيما في ليبيا واليمن والعراق .[٦٢]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت تركيا بمجموعة من العمليات العسكرية أسفرت عن احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي السورية حيث نجحت تركيا في السيطرة علي ما يقارب ١٠% من مساحة سوريا وتسعي إلي إحداث تغيير ديموغرافي وتطهير عرقي في حق السكان الأصليين، وتبرر تركيا تدخلها في الأزمة السورية بسبب علاقات الجوار القوية فضلاً عن تفاقم الأزمة السورية والذي يهدد الأمن القومي التركي بشكل مباشر وزيادة النفوذ السياسي لحزب العمال الكردستاني الموجود في شمال سوريا وخوفها من قيامه بخلق كيان جغرافي متصل بالأراضي التركية يهدد أمنها، وقد استغلت تركيا كل فئات المعارضة السورية لصالحها وعارضت أي محاولة لخلق كيان ديمقراطي حقيقي في الدولة .[٦٣]

والجدير بالذكر أن بداية التدخل التركي في ليبيا جاء بالتزامن مع خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول ضرورة تقديم الدعم والمساعدة لحكومة الوفاق الوطني الليبي التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أعلن اللواء خليفه حفتر عن بداية عجلة العمليات العسكرية بهدف تحرير طرابلس من سيطرة حكومة الوفاق الوطني عليها وهو الأمر الذي لم يسمح به أردوغان، وبالفعل نجح في تحقيق مكاسب متتالية طوال عام ٢٠١٩ ولكن عندما وصل إلي طرابلس العاصمة قامت تركيا في مايو ٢٠١٩ بتقديم كافة الأسلحة الدفاعية والمعدات لحكومة الوفاق الوطني بهدف وقف عمليات الجيش الليبي بقيادة حفتر مما أدي إلي تأجيج الصراع بين الجماعات الليبية المسلحة، وفي عام ٢٠١٨ تمكن الجيش الليبي من ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات المهربة من تركيا عن طريق اليونان بهدف تسليح الميلشيات الليبية المختلفة، وهذا خير مثال علي محاولة تركيا الإحتلال الغير مباشر وتقويض الأمن القومي للدول العربية .

وفي يوم ٢ يناير ٢٠٢٠ تقدم الرئيس التركي أردوغان للبرلمان بطلب تفويضه بإرسال قوات للأراضي الليبية لمدة عام قابلة للتجديد، وعلي الرغم من وجود أكثر من طريقه لدعم حكومة السراج غير التدخل العسكري إلا أن أردوغان استغل فكرة الدعم حتي يحصل علي موطئ قدم في ليبيا لعدة أسباب منها علاقة تركية المتوترة

مع مصر وكذلك حقول النفط والغاز الطبيعي في المتوسط، فضلاً عن رغبة تركيا في إنشاء قاعدة عسكرية تركية دائمة علي الأراضي الليبية نظراً للموقع الجيوستراتيجي المتميز التي تتمتع به ليبيا في المنطقة العربية .[٦٤]

وتوجد عدة دلالات وأحداث عسكرية ضخمة قامت تركيا بتنفيذها خلال مخططاتها الإستعمارية والتي من شأنها ضمان قواعد عسكرية لها في دول الربيع العربي وكذلك الإضرار بمصلحة الدولة بشكل عام وعدم السماح بتحقيق أي شكل من أشكال الديمقراطية خاصة في سوريا وليبيا، فالقيادة السياسية الأردوغانية تسعي لأن تكون فاعل دولي رئيسي في الأزمة السورية والليبية دون أن تتحمل أي خسائر بشرية في معارك المنطقة العربية لذلك قامت ببناء ودعم وتدريب الميلشيات الليبية والفصائل المسلحة السورية لتكون اليد المنفذة لكافة الخطط التركية ومن أهم هذة **العمليات العسكرية التركية المباشرة** الآتي:-

١. عملية درع الفرات حيث قامت تركيا بشن عملية عسكرية ضخمة عام ٢٠١٦ على الأراضي السورية استهدفت الميليشيات الكردية والإرهابية، وقد نجحت قوات المعارضة السورية مدعومين بأسلحة ودبابات وطائرات تركية في السيطرة على مدينة جرابلس السورية وكان ذلك بسبب قيام وحدات الحماية الشعبية التابعه لحزب العمال الكردي بالسيطرة علي آخر ممر يربط تركيا بمدينة حلب وريفها.
٢. عملية سيف الفرات وهي عملية عسكرية أخري قامت بها تركيا في أغسطس ٢٠١٧ ضد الأكراد في مدينة عفرين بإعتبارها المدينة التي يريد الأكراد السيطرة عليها كإمتداد لزيادة نفوذهم السياسي في شمال سوريا، وفي ١٨ مارس ٢٠١٨ تمكنت تركيا من احتلال مدينة عفرين بالكامل شمال سوريا بحجة التخلص من التنظيمات الإرهابية فيها.
٣. عملية غصن الزيتون وهي عملية عسكرية تمت بمشاركة الجيش السوري الحر عام ٢٠١٨، حيث دخلت تركيا حرب عفرين بهدف معلن واحد وهو القضاء على وحدات حماية الشعب الكردية ومنعها من السيطرة على المدينة، وتصنف تركيا حزب العمل الكردي علي أنه منظمة إرهابية وتسعي للقضاء عليها، وفي عام ٢٠٢٢ قامت تركيا بقصف مواقع شمال سوريا بهدف إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية .[٦٥]
٤. عملية نبع السلام وهي حملة أطلقتها تركية عام ٢٠١٩ في شمال سوريا وكان الهدف المعلن من ورائها هو إقامة منطقة آمنه على الحدود التركية في نفس الوقت التي تدخلت فيه عسكرياً في جبال كردستان العراقية بهدف القضاء على حزب العمال الكردي الذي يصنفه تنظيماً إرهابياً.

ثانياً: – إمدادات التسليح

إمدادات الأسلحة هي عدة عمليات عسكرية قامت بها تركيا خاصة في سوريا وليبيا نظراً للعلاقات القوية التي تربط بين أردوغان والميلشيات المسلحة الليبية وتتنوع العلاقات بينهم من الدعم والتنسيق والإمدادات العسكرية وحتى التمويل الكامل، وعلى رأس هذة الميلشيات المجموعات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين وكتائب مصراته وكتيبة النواصي و لواء الحلبوصي ومليشيات أسامة الجويلي وقوة الردع والتدخل المشتركة محور أبو سليم

وجماعات فجر ليبيا وغيرها من الميليشيات التي تحارب ضد الجيش الوطني الليبي بدعم من تركيا وقطر، وتستهدف تركيا من علاقتها مع الميليشيات والفصائل المسلحة الحرب بالوكالة .[٦٦]

ومن أبرز **عمليات إمدادات التسليح** التي قامت بها تركيا في دول الربيع العربي كالآتي: –

- ففي عام ٢٠١٨ قامت تركيا بإرسال شحنتين ضخمتين بهدف دعم المليشيات الليبية في ميناء الخمس البحري غرب ليبيا، احتوت هذه الشحنات على أسلحة ضخمة وعدد هائل من الذخائر قادمة من ميناء مرسين التركي وحسب البيان الصادر عن الجيش الليبي فإن عدد الذخائر وصل إلى ٢,٤ مليون رصاصة والآلاف من المسدسات والبنادق.
- وقد تم ضبط ٩ عربيات هجومية مصفحة قادمة إلى نفس الميناء دون أي أوراق رسمية.
- بالإضافة إلى قيام السلطات اليونانية بوقف سفينة في يناير ٢٠١٨ محملة بالأسلحة الضخمة والمواد التي تستخدم في صناعة المتفجرات.
- وقد تم رصد أسلحة ومعدات قادمة من ميناء سامسون التركي إلي ميناء طرابلس في٢٠ مايو ٢٠١٩عبر سفينة أمازون التركية بهدف دعم المليشيات الليبية التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبي بهدف القضاء على التنظيمات الإرهابية[٦٧].

والجدير بالذكر أن تركيا قامت بحشد قوات قتالية وإرهابية من سوريا للمقاتلة والترهيب وتنفيذ أهدافها الإستعمارية في ليبيا وتحويل ليبيا إلي سوريا ثانية، فقد أثبتت تقارير غربية أن حكومة الوفاق الوطني قامت بإستجلاب قوات إرهابية في سوريا عبر تركيا، حيث عبر الرئيس الروسي فلاديمبر بوتين عن قلقه حيال تدفق الجماعات الإرهابية المسلحة من مدينة إدلب السورية إلي الأراضي الليبية، وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ قامت تركيا بتسيير رحلات يومية ليلية من إسطنبول لليبيا تابعة لشركات طيران ليبية في اتجاه طرابلس ومصراته بهدف نقل عناصر قتالية ضد الجيش الليبي وتعوض الخسائر البشرية في حكومة الوفاق الوطني .[٦٨]

ثالثاً: – إنشاء فصائل مسلحة في المنطقة العربية

تعتبر أولي خطوات قيام تركيا بإنشاء فصائل مسلحة كان مع بداية الثورة السورية ٢٠١١عندما انشق مجموعة من المقاتلين السوريين عن الجيش السوري وأطلق عليهم فيما بعد الحيش السوري الحر، وقد قدمت لهم تركيا الدعم العسكري واللوجستي بهدف التخلص من الحكومة السورية نظراً لانتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها في حق المدنيين السوريين وبالفعل تدفق المقاتلين من جميع أنحاء العالم لدعم الجيش السوري الحر، ولكن في حقيقة الأمر أن تركيا استغلت هذة الفصائل المسلحة فقط لتحقيق أهدافها وطموحاتها الإستعمارية، والدليل علي ذلك أن تركيا استعانت بالفصائل المسلحة السورية في ليبيا لشن هجمات عسكرية بحجة القضاء على التنظيمات الإرهابية .

وقد قامت تركيا بتوفير أماكن لإيواء قيادات الجيش السوري الحر في الأراضي التركية وعلى رأسهم رياض الأسد وقد بلغ عددهم من ٦٠-٧٠ مقاتل وتحت إشراف وتدريب الحيش التركي، وقد بدأت هذة القوات في شن هجمات عسكرية على الحكومة السورية من خلال محافظة هاتاي الجنوبية في شمال سوريا عير الحدود التركية.

ولم تكتفي تركيا بدعم المعارضة السورية بل قامت بنقل عدد هائل من مقاتلي حزب الأويغور التركستاني الإسلامي إلي الأراضي السورية بهدف استخدامهم لمساعدة جبهة النصرة واكتساب خبرة قتالية ضد الجيش السوري، وقال المرصد السوري أنه تم إرسال طائرة تركية محملة بالجنود المرتزقة السوريين إلي ليبيا للقتال إلى جانب قوات غرب ليبيا وذلك وفقاً لمذكرة التعاون والتفاهم التي تم توقيعها ٢٠١٩ بين تركيا وليبيا، ويعتبر استخدام تركيا لهذة الفصائل والميلشيات المسلحة للقيام بعمليات عسكرية في سوريا وليبيا يهدد الأمن القومي العربي بشكل مباشر.[٦٩]

رابعاً: – التدخل الثقافي التركي من خلال القنوات الإعلامية

ويعتبر قيام تركيا بإنشاء مجموعة من القنوات الفضائية والتي تُبث باللغة العربية هو أكبر دليل علي فهمها لفعالية مؤثرات القوة الناعمة، إذ أن الأدوات والوسائل التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر تأثيراً واتصالاً بالعقول البشرية في عالمنا اليوم، وقد لجأت لها تركيا بهدف مخاطبة العالم كله وتوصيل رسالتها وتبرير غايتها من التدخل في دول الربيع العربي والتأثير في الرأي العام العربي علي وجه الخصوص لأنه محور الأحداث الثورية فالرؤية هي الإعتقاد، حيث تسعي تركيا من خلال بث قنوات فضائية باللغة العربية إلي إحداث تغيير سياسي وديني وثقافي ونفسي في عقلية المشاهدين العرب حول رد فعلها وصور تدخلها في مناطق الربيع العربي ويتم ذلك وفق سياسة إعلامية مخططة وليست بشكل عفوي .[٧٠]

وفي إطار دعم تركيا للمنصات الإعلامية المتطرفة فقد قامت بتأسيس وإنشاء مجموعة من القنوات الفضائية والتي تنشر محتوي تحريضي ضد الجيش المصري والجيوش العربية، وتعتبر قناة TRT التركية اول قناة تركية ناطقة باللغة العربية تم افتتاحها ٢٠١٠ بموجب قرار حزب العدالة والتنمية التابعة للهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون التركي لتكون جزءاً من السياسة الإنفتاحية الإعلامية التركية على الوطن العربي، يليها وكالة أنباء الأناضول والتي افتُتِحت٢٠١٢ وكذلك صحيفتي يني شفق ٢٠١٣ وديلي صباح ٢٠١٥ وجميعها منصات إعلامية تابعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم، كما أنها تسعي لبث خطابات أيديولوجية تؤثر في الرأي العام العربي ويهلق لها رأي مؤيد يساعدها علي التغلغل في دول المنطقة العربية بشكل أسرع .

وقد تم افتتاح مجموعة أخري من القنوات الفضائية بعد ثورات الربيع العربي منها قناة "رابعة" وبدأ بثها عام٢٠١٣ بعد فض اعتصام رابعة وقد أطلق عليها أردوغان هذا الإسم إشارة إلي ميدان فض الاعتصام وهي الأقدم من حيث الإنطلاق، وكذلك افتتاح قناة "الشرق" عام ٢٠١٤ وهي الأحدث في تلك القنوات الفضائية المملوكة للقيادي الإخواني بإسم خفاجي وتبث عدة برامج تحريضية ضد الجيش المصري، وأيضاً قناة "مكملين" وقد تم افتتاحها ٢٠١٤ وتحمل شعار رابعة وتبث برامج تحريض الطلاب علي التظاهرات والقيام بأعمال العنف والشغب

بهدف إعاقة العملية التعليمية، بالإضافة إلى عدة قنوات سياسيه أخري تغزو الرأي العام العربي مثل اليرموك ومصر الآن وقناة الحوار وهي جميعها قنوات مملوكه لجماعة الإخوان المسلمين .[٧١]

المبحث الثاني

أثر التدخل التركي في المنطقة العربية علي الأمن القومي العربي

تنوعت المواقف التركية وبدا أنها تختلف من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامل مع أحداث المنطقة المستجدة، حيث أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة. ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات الربيع العربي تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض: أولها، أن تطورات الشرق الأوسط تشير أنه لا مفر من التغير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغير وليس مقاومته. ثانيهما، أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني[٧٢].

وعلى هذا، يمكن القول أن ثمة مرتكزات حكمت السياسة التركية حيال ثورات الربيع العربي، تمثلت فيما يلى[٧٣]:

١. تبنت تركيا مواقف متغيرة من الثورات العربية تبعا للتقديرات الخاصة التي ترتبط بمصالح تركيا الوطنية، دون النظر لأية اعتبارات أخرى، فقد اتسم التفاعل التركي مع الأحداث في البحرين بالحذر الشديد بسبب العلاقات الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الإطار اكتفت أنقرة بدعوة أطراف الأزمة إلى ضبط النفس، محذرة من تحول الأزمة إلى صراع سني–شيعي، وهو موقف التزمت به ولم يتغير، فيما تغيرت مواقفها حيال الثورة السورية والليبية تبعا لمجريات الأحداث على الأرض، فيما تمسكت بموقفها من الثورة المصرية لأن تطورات الأحداث في مصر أشارت بوضوح إلى قرب سقوط النظام ونجاح الثورة. لذلك يمكن استنتاج أن تركيا خرجت من موجتي التغيير في تونس ومصر بأقل الخسائر والأضرار، غير أنها تعثرت على الطريق الليبي ولم تسترد يقظتها إلا حينما صرحت بأنه "حان وقت رحيل القذافي". هذا فيما مازالت تركيا تواجه مأزق تدهور الوضع الأمني السوري وانفلات الاستقرار السياسي، وسير النظام السوري في طريق اللاعودة.

بناء على ذلك فمن المرجح أن تتجه تركيا خلال الفترة المقبلة لتبني مقاربة جديدة حيال عدد من الملفات التي تفاعلت معها خلال السنوات الماضية تحت غطاء سوري مباشر، سواء أكان ذلك في ملف الأزمة اللبنانية أو في العلاقات التي بنيت وترسخت مع حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). كما يمكن أن تشهد العلاقات التركية الإيرانية توترات ومنافسة أكثر حدة على أكثر من ساحة إقليمية، وذلك بعد غياب العامل المحفز على الانفتاح التركي على إيران وتوسيع رقعة التعاون الثلاثي بين البلدان الثلاث حيال أكثر من أزمة إقليمية.

٢. على الرغم من أن تركيا مازالت ترى أن هناك فراغا إقليميا على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة تحت رئاسة أوباما، والمشكلات التي تعاني منها مصر، بما يجعلها تحاول أن تملأ هذا الفراغ بمزيج من السياسة والدبلوماسية والتجارة والقوة الناعمة، ومع ذلك فإن تركيا لن تعول لحل قضايا المنطقة على مواقف كل من الصين وروسيا بعد خبرة التعامل مع الأزمة الليبية. هذا بالتوازي مع العمل على الإعداد لمرحلة ما بعد "التغيير العربي"، التي قد يكون من شأنها تقليل الفراغ عربي على الصعيد السياسي والدبلوماسي، بفعل ظهور الجامعة العربية كفاعل رئيس في عدد من الملفات الإقليمية، واتجاه دول المغرب العربي لإعادة إحياء "الاتحاد المغربي"، ومحاولات مصر للنهوض بأعباء بدورها الإقليمي مرة أخرى، بما من شأنه أن يفضي لتراجع النفوذ والتمدد التركي على الأرض بعد اكتمال الثورات العربية، وبما يقودها إلى ضرورة تعديل سياساتها واستراتيجياتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية(٧٤).

٣. إنهاء الرفض التركي لسياسة المحاور الإقليمية، بعد أن أعلنت على أكثر من مستوى مساعيها لتدشين محور "القاهرة– أنقرة". وقد وضح الحرص التركي على توثيق العلاقات مع مصر باعتبارها الدولة المحورية في المنطقة، بل أن الكثير من الاتجاهات في الأدبيات التركية ربطت مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، بطبيعة الدور المصري، وطبيعة العلاقات بين الدولتين، فالتعاون بين البلدين يخدم المصالح التركية مقارنة بالتنافس. وبدا واضحا من ذلك أن تركيا تعتقد أنها كانت مؤهلة لأن تغدو "الدولة القائد" في المنطقة، غير أن أحداث "الربيع العربي" قد أعادت تشكيل المشهد الإقليمي، بما يدفعها لإعادة ضبط مقارباتها حيال الدول العربية بصفة عامة، ومصر على نحو خاص. ولعل ذلك يفسر حرص تركيا على تدعيم العلاقات في شقها العسكري من خلال إجراء مناورات عسكرية بين البلدين تحت أسم "بحر الصداقة". هذا بالتوازي مع العمل على توثيق العلاقات في أبعادها السياسية والاقتصادية، باعتبار أن مصر من أهم بلدان المنطقة، ولديها دور محوري ومسؤوليات كبيرة حيال قضايا الدول العربية، ولكونها كذلك أكثر البلدان سكاناً في العالم الإسلامي وأكثرها في العالم العربي(٧٥).

٤. التركيز على تنشيط التعاون الاقتصادي والاستمرار في إتباع استراتيجية "فتح أسواق جديدة"، وقد أوضحت زيارة أوردغان لكل من مصر وتونس وليبيا على رأس وفد اقتصادي مكون من ٢٨٠ من رجال الأعمال الأتراك، أن تركيا تريد أن تستفيد من الانطلاقة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الجديد في الدول العربية لتعظيم مصالحها الاقتصادية. وفي هذا الإطار تعمل تركيا على تكثيف استثماراتها في مصر بمبلغ ١,٥ مليار دولار، وتوجد في مصر أكثر من ٢٥٠ شركة تركية. ومن المرجح أن تتوازن العلاقات الاقتصادية بين البلدين. مؤشرات ذلك ما كشفت عنه بيانات صادر وزارة الخارجية المصرية عن ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلى تركيا بنحو ٥٠ في المائة لتبلغ ١,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠١٣ وبذلك تتصدر مصر المرتبة الثالثة بين الدول العربية المصدرة لتركيا. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى حيث تقدر صادراتها لتركيا بنحو ملياري دولار تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة صادرات تصل إلى ١,٦ مليار دولار. وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى تركيا في مواد أولية مثل

القطن والكربون والإسمنت والبترول ومشتقاته ورمل الزجاج والفوسفات والألياف النسيجية وأدوات غير إلكترونية.

٥. من المرجح أن تؤثر أحداث "الربيع العربي" على الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا، بما قد يهدد لعبة التوازنات العرقية الداخلية في تركيا. لذلك فإن أنقرة تخشى من تداعيات الأحداث في سوريا على أمنها القومي، بما يجعلها وإن كانت ترغب بأن يتنحى الرئيس السوري بشار الأسد، إلا أنها تهدف أولا إلى تقوية المعارضة لتفادي كارثة حرب طائفية تفضي إلى تقسيم الدولة التي يقطنها ٢٢ مليون نسمة. على هذا الأساس يمكن فهم أسباب تحول تركيا لتغدو أشبه بمركز رئيسي لتنظيم مؤتمرات المعارضة السورية كالمجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر المكون بصفة أساسية من المنشقين السنة عن الجيش[٧٦].

٦. أفضت أحداث "الربيع العربي" إلى إتباع تركيا أسلوب غير مباشر للترويج لنظامها السياسي باعتباره يمكن أن يغدو نموذج للنظم السياسية العربية الجديدة. الترويج للنموذج التركي يتضح من خلال عدد كبير من المؤتمرات واتساع نطاق الكتابات التركية التي تشير إلى كيفية التأثير في المنطقة العربية عبر الترويج إلى مفهوم العلمانية التركية التي لا تتعارض مع الإسلام، غير أن مشكلة تركيا الرئيسية في هذا الإطار أنها مازالت تتعامل مع التيارات الإسلامية العربية وكأنها نسيج واحد، كما أنها تعتقد أن أعضاء حزب العدالة يتشابهون مع إسلامي الدول العربية. يضاف لذلك أن تركيا مازالت تتغاضى عن أن التعايش بين الإسلام والديمقراطية لم يتحقق في تركيا بفضل إصلاحات حزب العدالة والتنمية السياسية، كون الإسلاميين أنفسهم قبلوا الإطار القانوني العلماني– الديمقراطي للدولة التركية. وقد ارتبط ذلك بعملية "الانتقال النيوليبرالي" الذي عرفته تركيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، والذي أدى بنهاية المطاف لظهور طبقة جديدة وسط الناخبين تحولت لقوة اعتدال أيديولوجي، نادت بتعزيز البراجماتية السياسية والاستقرار السياسي، ثم انفصلت –باعتبارها قوة تمثل الإسلاميين المعتدلين الذين يتشكلون من طبقة من رجال الأعمال النافذين– عن البرجوازية الأكثر تدينا لتشكل حزب العدالة والتنمية. يبقى تأكيد على أن تركيا ترى أن صعود التيارات الإسلامية للحكم في دول "الربيع العربي" من شأنه أن يدعم النفوذ التركي في المنطقة، ويخدم إستراتجية "العثمانية الجديدة"، غير أن ما لا تدركه أنقرة حتى الآن أنها برزت في المنطقة باعتبارها تمثل الدولة الديمقراطية ذات الهوية الإسلامية والعلمانية، وذلك وسط منطقة يسودها علمانية قومية شمولية، بما جعل النموذج التركي يحظى بشعبية كبيرة بين الحركات الشبابية والإسلامية من صنعاء لتونس. بيد أن تحقق الرغبة التركية وظهور تيارات إسلامية عربية معتدلة قد يجعل في النهاية من تركيا ليست إلا واحدة من بين أصوات عدة في المنطقة، أبرزها القاهرة وتونس.

الخاتمة:

تبين من خلال ما سبق أن تركيا لم تتغيب عن المشهد السياسي في المنطقة العربية كعنصر ما في السياسات الغربية منذ الحرب العالمية الأولى، فتركيا كانت البوابة الجنوبية لسياسة احتواء ما كان يسمى الاتحاد السوفييتي، أما اليوم فقد تحولت وبفعل عوامل دولية إلى أهم عنصر في الأمن الخليجي الذي يريد الحلف الأطلسي ضمانه تأمينا لمصادر الطاقة، وقد ازدادت مكانة الخليج في الإستراتيجية التركية أهمية بعدما أدركت أنقرة أن هذه المنطقة تعزز مكانتها الدولية، وهذا التحول لم يكن ممكنا إلا بوصول قيادة مرتبطة بالثقافة الشرقية أعادت توجيه الاهتمام التركي بالشرق مع الحرص على محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما إتضح أن قوة تركيا ليست مرتبطة بوظيفتها الإستراتيجية الجديدة فقط، فتركيا يمتلك نقاط قوة كثيرة، صناعة تقارب في نجاحها الصناعات الأوروبية ونظام اقتصادي متفتح مكنها من تحقيق ميزان تجاري مرموق مع منطقة الخليج، ورغم كل الخطوات العملاقة التي حققها التقارب الخليجي التركي يعمل الطرفان على الانتقال به إلى مرحلة الجدوى لربط اقتصاديات الجانبين معا، ارتباط قد يفسره الإقبال الخليجي على السياحة في تركيا.

ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم التركي عام ٢٠٠٢م، شهدت العلاقات التركية – العربية تغيراً ملحوظاً، فالمراقب جيداً للعلاقات بينهما خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢م وحتى وقتنا الحالي، أو بالأحرى خلال حكومة العدالة والتنمية، يُلاحظ أن مؤشرات التقارب بين الجانبين تخطت حد العلاقات الاعتيادية النمطية. حيث أخذت تُشكل إطاراً لعلاقات أوسع وأشمل وأعم سواء على المستوى الدبلوماسي أو السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، ظهرت ملامحها في العديد من المواقف، كمبادرة (اسطنبول للتعاون) عام ٢٠٠٤م، التي أقرت خططاً عمليةً، تعاونيةً، عسكريةً، أمنيةً، سياسيةً، بين (حلف الناتو) ودول الخليج العربية؛ يمكن أن يدعم من خلالها (الناتو) شراكته مع دول الخليج بشأن قضايا الدفاع والأمن، ومحاربة الإرهاب، وتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

ومن ثم لا يمكن الجزم بأن التدخل التركي في المنطقة العربية قد أدى الى مزيد من التعاون بقدر ما أثر سلبا على بعض الدول وفي مقدمتها سوريا الى جانب محاولتها استغلال الجماعات ذات التوجه الديني مثلما حدث مع جماعة الإخوان في كلا من مصر وتونس وهو ما كان له اثارا سلبية في طبيعة الدور التركي بالمنطقة.

نتائج الدراسة

أولا: هناك العديد من المتغيرات الإقليمية والتي أثرت بدورها على المحيطين الإقليمي والدولي، وبالطبع كان لها تداعيات كثيرة على العلاقات العربية التركية، `ذلك ان الدولة التركية سعت للإستفادة من كافة تلك المتغيرات فى بلورة دور فاعل فى السياسة الإقليمية والدولية

ثانيا: ثمة تباينا كبيرا في مواقف الجانبين خاصة حيال الثورات العربية. وفيما بين التطابق والتناقض الذي حكم مواقف الطرفين تجاه قضايا بعينها نلحظ إتجاها ثالثا فحواه تذبذب السياسة التركية تجاه بعض القضايا مثل العلاقة مع إسرائيل التي تأرجحت من التحالف إلى التوتر الشديد.

ثالثا: وفقا لداوود أوغلو فيشبه بناء السياسة الخارجية في العالم العربي صراعاً يستهدف إقامة توازن ما والحفاظ عليه. وكما تسعى الدول في هذا الصراع التوازني إلى الحفاظ على بعضها، تسعى في أحيان أخرى إلى طرد بعض الدول بعيداً من ساحة التوازن. ويتمثل المبدأ الأهم في هذه اللعبة التوازنية بعدم أحقية أية دولة في توجيه ضربة من شأنها تضييق ساحة دولة أخرى أو التصرف على نحو يخالف الروح التوازنية في الصراع. وإلا، فإن الدول الأخرى تعاقب الدولة المذنبة بإقصائها لفترة قصيرة عن الساحة. وهذا ما حدث مع العراق حين احتل الكويت، حيث تم إقصاؤه من المنظومة. أما المبدأ الثاني، فهو عدم إمكانية التحالف مع القوى الخارجية تحالفاً يزعزع تماماً التوازنات الداخلية لساحة الصراع. ولهذا، تم دفع مصر خارج الساحة العربية لفترة قصيرة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد. وترتبط عودة الدولة إلى موقعها القديم بالتوافق والانسجام التام مع التوازنات الداخلية. بين الحين والآخر، تشعر الدول التي تسعى إلى البقاء على قيد الحياة، من خلال التربص المستمر بعضها ببعض، بالحاجة إلى إيجاد عدو مشترك ليحفظ لها تكاملها الداخلي. وكما سنفصل لاحقاً، وجدت تركيا نفسها في وضعية المتلقي لردود الأفعال الموجهة ضد إسرائيل، لأنها لم تتمكن من التعامل مع الأزمة في العالم العربي، ومع المناخ النفسي/السياسي الذي أنتجته هذه الأزمة، بالشكل الصحيح والقدر الكافي. ولذا، عانت تركيا حتى أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين تراجعاً واضحاً في مسيرتها داخل المتاهات الديبلوماسية في الشرق الأوسط.

رابعا: إن ثورات الربيع العربي وما تبعها من مواقف تركية داعمة للأنظمة التي أسفرت عنها التجارب في دول الربيع العربي، قد أدت لتوتر علاقات تركيا بدول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين لعبتا الدور الأكبر في إجهاض الأنظمة الجديدة التي لها ايدلوجيات دينية مثل الإخوان، وقد وصل الإمر لدرجة تبادل الاتهامات، والتهديد بالإضرار بالمصالح الاقتصادية المشتركة بينهم.

مراجع الدراسة

<u>المراجع باللغة العربية</u>

<u>أولاً: – الكتب</u>

١) عزمي بشارة، "في الثّورة والقابليّة للثّورة": نحو تأسيس نظريّة علميّة عن الثّورة العربية الحديثة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢

٢) عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي (مصر . المغرب . سوريا)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١

٣) د. محمد صادق اسماعيل، العلاقات التركية الخليجية في اطار المتغيرات الإقليمية، القاهرة، المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠٢٣

٤) د. هدي ميتكيس ، أ. السيد صدقي عابدين، قضية الأمن في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤.

٥) حسن عثمان،(٢٠١٥) ، "منهج البحث التاريخي"، دار المعارف ،القاهرة ، الطبعة الرابعة

٦) الهيئة العامة للاستعلامات، مستقبل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية فى تركيا، وزارة الاعلام، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم (١٠٩).

٧) محمد نور الدين، تركيا فى الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

٨) د.جلال معوض، صناعة القرار فى تركيا والعلاقات العربية والتركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٩) معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل – بيروت – لبنان – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

١٠) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ١٤١٥ – ١٩٩٥

١١) عبد الخالق فاروق ، اختراق الأمن الوطني المصري : رؤية سوسيولوجية (القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، ١٩٩٢)

١٢) د. حامد ربيع, نظرية الأمن القومي العربي, القاهرة: دار الموقف العربي, ١٩٨٤

١٣) أمين هويدي, الأمن العربي في مواجهة الامن الإسرائيلي, بيروت: دار الطليعة, ١٩٧٥, ص٧

ثانيا: الرسائل العلمية

١) جاسم محمد الربيع, دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الامن القومي, أطروحة عسكرية غير منشورة, كلية مبارك للقيادة والأركان, الكويت ,٢٠٠١ , ص٥.

٢) صالح زيد العتيبي، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٩

ثالثا: الدوريات

١) أحمد شوقي الحفني ، الأمن القومي ، دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم ، مجلة المنار ، العدد ٣٩ – ٤٠ ابريل ١٩٨٨

٢) خالد شادي ، الاستراتيجية الأمنية الألمانية ، الاستمرارية والتغير ، دراسات في الأمن والاستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مجلد (٢) ، العدد(٥) اكتوبر ١٩٩٣

٣) عبد المنعم المشاط ، أبعاد دراسة الأمن القومي المصري مجلة الدفاع ، القاهرة ، العدد الأول ، اكتوبر ١٩٨٤

٤) عبد الله العمري ، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مجلة المنار ، العدد ١٧ ، ص ٣٠.

٥) د. علي الدين هلال, الأمن القومي العربي :دراسة في الأصول,القاهرة: مجلة شئون عربية, العدد ٣٥, يناير ١٩٨٤ ,

٦) د. عبد المنعم المشاط, نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي, مجلة المستقبل العربي, بيروت:العدد ٥٤ ,أغسطس ١٩٨٣

مواقع على شبكة المعلومات الإنترنت

١) مي سيد محمود محمد،(٢٠٢٢)،" السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية ٢٠١١-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=82827

٢) الموقع الرسمى لوزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/٤

٣) على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية. الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠١١، ص.ص.٦-٧

٤) راجع التوجهات الاستراتيجية لحزب العدالة والتنمية التركي على الموقع الرسمي للحزب على الانترنت http://www.akparti.org.tr/arabic تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/٦

٥) نهي عمر،(٢٠١٩)،"بعد كشف الأدلة والتهديدات العلنية..ماذا تريد تركيا في ليبيا؟"،أبو ظبي، موقع إلكتروني، سكاي نيوز العربية، متاح علي الرابط https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1264144-تريد-تركيا-ليبيا؟

٦) جاد مصطفي البستاني وآخرون،(٢٠٢٠)،"التدخل التركي في ليبيا وأثره علي الأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه منشورة، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41600

٧) منية غانمي،(٢٠١٩)،" تصريحات استعمارية لأردوغان..وبرلمان ليبيا يندد"، موقع إلكتروني،العربية نت، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/north-africa/2019/10/25/%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%-%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%AF

٨) حسني محلي،(٢٠١٩)،" المشروع التركي في المنطقة العربية..ماضٍ ومستقبل "،مقال منشور، الميادين ،متاح علي الرابط https://www.almayadeen.net/analysis/1367918/%D8%A7%D9%8484

٩) إبراهيم محمد البنا وآخرون،(٢٠٢٣)،"الأزمة السورية: والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة_ دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع في الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٢"،المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=87505

١٠) أحمد شيخو،(٢٠٢٢)،" تركيا تهدد الأمن القومي العربي "، مقال منشور، موقع إلكتروني، الحوار المتمدن، متاح علي الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=743388&r=0

١١) محمود علاء الدين حواش وآخرون ،(٢٠٢١)،"أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=78741

١٢) أنجيلوس عبد الملك عدلي،(٢٠٢٢)،"السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠"، المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=85607

١٣) لطفي سالمان،(٢٠١٩)،" تعرف علي أبرز الميليشيات المسلحة الموجودة في ليبيا"، مقال منشور، جريدة الوطن، متاح علي الرابط https://m.elwatannews.com/news/details/4102368

١٤) عبد المجيد أبو العلا،(٢٠٢٠)،"التدخل العسكري التركي في ليبيا..صوره وتداعياته علي الجماعة الإرهابية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41453

١٥) محمد منصور،(٢٠١٩)،"الخيارات التركية والمصرية في ليبيا...حرب إقليمية علي الأبواب؟"، مقال منشور، الميادين، متاح علي الرابط https://www.almayadeen.net/butterfly- %A8

١٦) سعيد عبد الرازق،(٢٠٢٢)،"تركيا ترسل دفعه جديدة من المرتزقة إلي ليبيا "،جريدة العرب الدولية(الشرق الأوسط)، متاح علي الرابط https://aawsat.com/home/article/3916311/%D8%AA%D8%B1%D%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

١٧) أشرف درويش اللبان،(٢٠١٦)،" المنطقة العربية والرسالة الدولية الموجهة(٢-٢)"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/40410

١٨) أشرف عبد الحميد،(٢٠١٥)،"أبرز فضائيات الإخوان التي تلاحقها مصر دولياً لوقفها"، مقال منشور، موقع العربية نت، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab-and-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7

١٩) محمد عبد القادر، تركيا وثورات "الربيع العربي، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86 تاريخ الدخول.

المراجع باللغة الإنجليزية

1) Ray Takee, Triumph of the New Wilsonism: New York The National Interest, , Feb. 2012.
2) Marc Lynch & Susan Glasser & Blake Hounshell (eds), Revolution in the Arab World: Tunisia, Egypt, And the Unmaking of an Era (Washington, DC: Foreign Policy eBook, 2011(
3) Wael Ghonim, Revolution 2.0: The power of the people is greater than the people in power (New York: Hougthon Milfflin Harcourt, 2012).
4) Acemoglu, D. and J. Robinson (2009) "A Theory of Political Transitions", mimeo, MIT.
5) Acemoglu, D. and J. Robinson (2000) "Why Did the West Extend the Franchise? Democracy, Inequlaity and Growth in Historical Perspective", Quarterly Journal of Economics 115(4): 1167-1199.
6) Alesina, A, S. Özler, N. Roubini and P. Swagel (2015) "Political Instability and Economic Growth", Journal of Economic Growth 1(June): 189-211.
7) E.g. Lester Brown, Redefining National Security, Worldwatch Paper No. 14 (Washington, DC, 1977;(Jessica Tuchman Matthews, 'Redefining Security', Foreign Affairs, 68 (1989), pp. 162-77;
8) Richard H. Ullman, 'Redefining Security', International Security, 8 (1983), pp. 129-53; Joseph J. Romm, Defining National Security (New York, 1993);
9) J. Ann Tickner, 'Re-visioning Security', in Ken Booth and Steve Smith (eds.), International Relations Theory Today (Oxford, 1995), pp. 175-97;
10) Ken Booth, 'Security and Emancipation', Review of International Studies, 17 (1991), pp. 313-26; Martin Shaw, 'There Is No Such Thing as Society: Beyond Individualism and Statism in International Security Studies', Review of International Studies, 19 (1993), pp. 159-75;
11) John Peterson and Hugh Ward, 'Coalitional Instability and the New Multidimensional Politics of Security: A Rational Choice Argument for US-EU Cooperation', European Journal of International Relations, I (1995), pp. 131-56;
12) ten articles on security and security studies in Arms Control, 13, (1992), pp. 463-544; and Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds.), Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order)New York, 1992
13) (David L. Sills and others, International Encyclopedia of The Social Sciences.) The Macmillan Company and The Free Press), Vo. 6,p.p 40.
14) (Lippmann. Wlater, U.S. Foreign Policy Shield of the republic, (Bostona: Boston Little, ١٩٩٩) P.5
15) Risky Business Project, Risky Business: The Economic Risks of Climate Change in the United States, June 2014, p. 4,
16) Jervis, R. (2007) Perception and Misperception in International Politics. Princeton: Princeton University Press
17) Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy (UK: Cambridge University Press, World Politics, vol. 51, no. 1,), pp. 144–172.

18) Tim Dunne, International Relations Theories (UK: Oxford University Press, 2010), pp. 61–66.
19) Robert Garner, Introduction to Politics (UK: Oxford University Press, 2009), pp. 346–349.
20) Wei-Hwa Chen, Paradigm Shifts Is Strategic Studies Still Relevant to the World Today? (China, Ming Chuan University, Graduate School of International Affairs, 2005), p. 196.
21) Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), P 58
22) Nuruzzaman (Mohammed), Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism Journal of the Nordic International Studies Association, Vol. 41(3), P 287

الهوامش:

[١] د. إبراهيم عبد الإله، تركيا .. الدين والدولة، بيروت: دار الرسالة، ٢٠٠٩، ص. ٢٦

[٢] د. أحمد إمام الشيخ، الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: دار النهضة ، ٢٠٠٨ ،ص. ٦٦

[٣٣] د. محمد صادق اسماعيل، العلاقات التركية الخليجية في اطار المتغيرات الإقليمية، القاهرة، المركز العربي للدراسات السياسية، ٢٠٢٣،ص.٨

[٤] فى تفصيل ذلك : د. هدي ميتكيس ، أ. السيد صدقي عابدين، قضية الأمن في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤.

[٥] حسن عثمان،(٢٠١٥) ، "منهج البحث التاريخي"، دار المعارف ،القاهرة ، الطبعة الرابعة

[٦] صالح زيد العتيبي، نظام الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣

[7] Ray Takee, Triumph of the New Wilsonism:, New York The National Interest, , Feb. 2012.

[٨] عزمي بشارة، "في الثّورة والقابليّة للثّورة": نحو تأسيس نظريّة علميّة عن الثّورة العربية الحديثة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢

[٩] عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ سوريا)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١

[١٠] الهيئة العامة للاستعلامات، مستقبل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية فى تركيا، وزارة الاعلام، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم (١٠٩).

[١١] محمد نور الدين، تركيا فى الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.

[١٢] د.جلال معوض، صناعة القرار فى تركيا والعلاقات العربية والتركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

[١٣] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى:

Marc Lynch & Susan Glasser & Blake Hounshell (eds), Revolution in the Arab World: Tunisia, Egypt, And the Unmaking of an Era (Washington, DC: Foreign Policy eBook, 2011(

Wael Ghonim, Revolution 2.0: The power of the people is greater than the people in power (New York: Hougthon Milfflin Harcourt, 2012).

[١٤] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع الى:

- Acemoglu, D. and J. Robinson (2009) "A Theory of Political Transitions", mimeo, MIT.
- Acemoglu, D. and J. Robinson (2000) "Why Did the West Extend the Franchise? Democracy, Inequlaity and Growth in Historical Perspective", Quarterly Journal of Economics 115(4): 1167-1199.
- Alesina, A, S. Özler, N. Roubini and P. Swagel (2015) "Political Instability and Economic Growth", Journal of Economic Growth 1(June): 189-211.

[١٥]- انظر: معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

[١٦]- انظر:مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ - ١٩٩٥
[١٧]- انظر: القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت
[١٨]- انظر: أساس البلاغة،لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر- ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ص: ١٠.

[١٩] صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٩،ص. ٣١

[٢٠]- موسوعة السياسة ، د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ٣٣١/١.
[٢١]- انظر: الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ، اللواء عدلي حسن سعيد، ص: ١١ .
[٢٢]- انظر: الأمن والمخابرات نظرة أمنية ، لعلى نميري، ص: ٣.
[٢٣]- انظر: مفاهم استخبارية قرآنية ، لمحمد نور الدين شحادة، مكتبة الرائد العلمية عمان ـ الأردن ١٩٩٩م ص: ٣٠.
[٢٤]) عبد الخالق فاروق ، اختراق الأمن الوطني المصري : رؤية سوسيولوجية (القاهرة : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، ١٩٩٢) ص ٧. كذلك يمكن مراجعة
E.g. Lester Brown, Redefining National Security, Worldwatch Paper No. 14 (Washington, DC, 1977;(Jessica Tuchman Matthews, 'Redefining Security', Foreign Affairs, 68 (1989), pp. 162-77; Richard H. Ullman, 'Redefining Security', International Security, 8 (1983), pp. 129-53; Joseph J. Romm, Defining National Security (New York, 1993); J. Ann Tickner, 'Re-visioning Security', in Ken Booth and Steve Smith (eds.), International Relations Theory Today (Oxford, 1995), pp. 175-97; Ken Booth, 'Security and Emancipation', Review of International Studies, 17 (1991), pp. 313-26; Martin Shaw, 'There Is No Such Thing as Society: Beyond Individualism and Statism in International Security Studies', Review of International Studies, 19 (1993), pp. 159-75; John Peterson and Hugh Ward, 'Coalitional Instability and the New Multidimensional Politics of Security: A Rational Choice Argument for US-EU Cooperation', European Journal of International Relations, I (1995), pp. 131-56; ten articles on security and security studies in Arms Control, 13, (1992), pp. 463-544; and Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds.), Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order)New York, 1992
[25] (David L. Sills and others, International Encyclopedia of The Social Sciences.) The Macmillan Company and The Free Press), Vo. 6,p.p 40.

[٢٦]) صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص. ٣٤

[27] (Lippmann. Wlater, U.S. Foreign Policy Shield of the republic, (Bostona: Boston Little, ١٩٩٩) P.5
[٢٨]) أحمد شوقي الحفني ، الأمن القومي ، دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم ، مجلة المنار ، العدد ٣٩ – ٤٠ ابريل ١٩٨٨ ، ص ٣٤.
[29] (Risky Business Project, Risky Business: The Economic Risks of Climate Change in the United States, June 2014, p. 4,
[٣٠]) انظر : خالد شادي ، الاستراتيجية الأمنية الألمانية ، الاستمرارية والتغير ، دراسات في الأمن والاستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مجلد (٢) ، العدد(٥) اكتوبر ١٩٩٣
[٣١]) عبد المنعم المشاط ، أبعاد دراسة الأمن القومي المصري مجلة الدفاع ، القاهرة ، العدد الأول ، اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٥٠.
[٣٢]) عبد الله العمري ، الأمن القومي العربي في مرحلة أسلحة التدمير الشامل ، مجلة المنار ، العدد ١٧ ، ص ٣٠.
[٣٣] من الدراسات في هذا الإتجاه :
د. حامد ربيع, نظرية الأمن القومي العربي, القاهرة: دار الموقف العربي, ١٩٨٤,ص-ص: ٣٠-٣٦
أمين هويدي, الأمن العربي في مواجهة الامن الإسرائيلي, بيروت: دار الطليعة, ١٩٧٥, ص٧
[٣٤] من الدراسات التي ركزت على هذا الإتجاه:
د. علي الدين هلال, الأمن القومي العربي :دراسة في الأصول,القاهرة: مجلة شئون عربية, العدد ٣٥, يناير , ١٩٨٤
د. عبد المنعم المشاط, نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي, مجلة المستقبل العربي, بيروت:العدد ٥٤ ,أغسطس ١٩٨٣
وكذلك:
Jervis, R. (2007) Perception and Misperception in International Politics. Princeton: Princeton University Press
[٣٥] من الدراسات التي ارتكزت على هذا الإتجاه: , جاسم محمد الربيع, دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الامن القومي, أطروحة عسكرية غير منشورة, كلية مبارك للقيادة والأركان, الكويت, ٢٠٠١ , ص٥.

[٣٦] صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص. ٣٧
[٣٧] د. خليل حسن، نظام الامن الإقليمي غي القانون الدولي العام ، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، ٢٠١٢ ،ص.٤-٥

[38] Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy (UK: Cambridge University Press, World Politics, vol. 51, no. 1,), pp. 144–172.

[٣٩] صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص.٤١

[40] Please refer to:

Tim Dunne, International Relations Theories (UK: Oxford University Press, 2010), pp. 61–66.

Robert Garner, Introduction to Politics (UK: Oxford University Press, 2009), pp. 346–349.

[٤١] لمزيد من التفاصيل، انظر استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، مجلس الأمن القومي الأمريكي للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ ويلاحظ أن الفرق بين الدراسات الأمنية والدراسات الاستراتيجية، هو أن الدراسات الأمنية تهتم بالأمن الدولي والإقليمي، ومنظومة الأمن القومي)خماسية الأضلاع(وهي)البناء القيادي والتنظيمي لمؤسسات الأمن القومي، وخارطة التحديات والتهديدات والمخاطر الأمنية، وسياسات الأمن القومي، وتحليل البيئة الاستراتيجية للدولة، وخارطة المصالح والأهداف العليا للدولة(أما الدراسات الاستراتيجية فهي تدرس العلاقة بين عوامل القوة العسكرية للدولة وأهداف السياسة، وبالتالي فالدراسات الاستراتيجية هي جزء من الدراسات الأمنية، والدراسات الأمنية هي جزء من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية هي جزء من العلوم السياسية. لمزيد من التفاصيل انظر:

Wei-Hwa Chen, Paradigm Shifts Is Strategic Studies Still Relevant to the World Today? (China, Ming Chuan University, Graduate School of International Affairs, 2005), p. 196.

[٤٢] صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص.٤٣

[43] Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), P 58

[٤٤] بيليس (جون) و سميث (ستيف)، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص، 229-232

[٤٥] مصباح (عامر)، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 206

[45] Nuruzzaman (Mohammed), Paradigms in Conflict: The Contested Claims of Human Security, Critical Theory and Feminism Journal of the Nordic International Studies Association, Vol. 41(3), P 287

[٤٥] كريس براون ، فهم العلاقات الدولية، (ترجمة، مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 128-127

[٤٦] صالح زيد العتيبي، الثورات العربية وإنعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص.٤٦

[٤٧] محمد صدام فائق بن طريف،(٢٠١٧)،"أزمة الدول وطرق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٣"، رسالة ماجستير،عمان،جامعة الشرق الأوسط، كليه الآداب والعلوم

[٤٨] مي سيد محمود محمد،(٢٠٢٢)،" السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية ٢٠١١-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=82827

[٤٩] يرى داود أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة وهي الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية. وعدم الاستقرار السياسي. والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.راجع: عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢

[٥٠] انظر الموقع الرسمى لوزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/٤

[٥١] في تفصيل الدور التركي الجديد في المنطقة العربية والشرق الأوسط يمكن الرجوع الى: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، تجربة الإسلاميين في تركيا، دورية المتابع الاستراتيجي ، العدد ٢١، ٢٠١١

[٥٢] على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية. الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠١١، ص.ص.٦-٧

[٥٣] راجع التوجهات الاستراتيجية لحزب العدالة والتنمية التركي على الموقع الرسمي للحزب على الانترنت http://www.akparti.org.tr/arabic تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/٦

[٥٤] د. عصام فاغور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وال ا ربطة العربية للد ا رسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، الخرطوم، ٣-٥ فبراير ٢٠١٣ ،ص.ص.٢٨-٢٩

[٥٥] رانيه محمد طاهر،(٢٠١٣)،"الدور التركي الإقليمي في ظل ثورات الربيع العربي " العدد ٨، مجلة رؤية تركية

[٥٦] نهي عمر،(٢٠١٩)،"بعد كشف الأدلة والتهديدات العلنية..ماذا تريد تركيا في ليبيا؟"،أبو ظبي، موقع إلكتروني، سكاي نيوز العربية، متاح علي الرابط https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1264144-تريد-تركيا-ليبيا؟

[٥٧] مي سيد محمود محمد،(٢٠٢٢)،" السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية ٢٠١١-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دراسة بحثيه منشورة، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=82827

[٥٨] جاد مصطفي البستاني وآخرون،(٢٠٢٠)،"التدخل التركي في ليبيا وأثره علي الأمن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه منشورة، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41600

[٥٩] منية غانمي،(٢٠١٩)،" تصريحات استعمارية لأردوغان..وبرلمان ليبيا يندد"، موقع إلكتروني،العربية نت، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/north-africa/2019/10/25/%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%AF

[٦٠] أركان إبراهيم عدوان،(٢٠١٩)،"العلاقات السورية التركية..المحددات والقضايا "،القاهرة،العربي للنشر والتوزيع

[٦١] حسني محلي،(٢٠١٩)،" المشروع التركي في المنطقة العربية..ماضٍ ومستقبل "،مقال منشور، الميادين ،متاح علي الرابط https://www.almayadeen.net/analysis/1367918/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9---%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84

[٦٢] إبراهيم محمد البنا وآخرون،(٢٠٢٣)،"الأزمة السورية: والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة_ دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع في الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٢"،المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=87505

[٦٣] أحمد شيخو،(٢٠٢٢)،" تركيا تهدد الأمن القومي العربي "، مقال منشور، موقع إلكتروني، الحوار المتمدن، متاح علي الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=743388&r=0

[٦٤] محمود علاء الدين حواش وآخرون ،(٢٠٢١)،"أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=78741

[٦٥] أنجيلوس عبد الملك عدلي،(٢٠٢٢)،"السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠"، المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=85607

[٦٦] لطفي سالمان،(٢٠١٩)،" تعرف علي أبرز الميليشيات المسلحة الموجودة في ليبيا"، مقال منشور، جريدة الوطن، متاح علي الرابط https://m.elwatannews.com/news/details/4102368

[٦٧] عبد المجيد أبو العلا،(٢٠٢٠)،"التدخل العسكري التركي في ليبيا..صوره وتداعياته علي الجماعة الإرهابية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41453

[٦٨] محمد منصور،(٢٠١٩)،"الخيارات التركية والمصرية في ليبيا...حرب إقليمية علي الأبواب؟"، مقال منشور، الميادين، متاح علي الرابط https://www.almayadeen.net/butterfly-effect/1369732/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7---%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8

[٦٩] سعيد عبد الرازق،(٢٠٢٢)،"تركيا ترسل دفعه جديدة من المرتزقة إلي ليبيا "،جريدة العرب الدولية(الشرق الأوسط)، متاح علي الرابط https://aawsat.com/home/article/3916311/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%84-%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

[٧٠] أشرف درويش اللبان،(٢٠١٦)،" المنطقة العربية والرسالة الدولية الموجهة(٢-٢)"، المركز العربي للبحوث والدراسات، دراسة بحثيه، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/40410

[٧١] أشرف عبد الحميد،(٢٠١٥)،"أبرز فضائيات الإخوان التي تلاحقها مصر دولياً لوقفها"، مقال منشور، موقع العربية نت، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2015/02/02/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-
%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-
%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-
%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7

[٧٢] د.ابراهيم البيومى غانم، الثورات العربية تعصف بالسياسة التركية، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة ١٧، ع١٩٧، مايو ٢٠١١، ص ٥٧.

[٧٣] محمد عبد القادر، تركيا وثورات "الربيع العربي، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86 تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٠٠/٢

[٧٤] خالد سعد التميمي، التحرك التركي في زمن الربيع العربي الدوافع والدلالات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر ٢٠١١

[٧٥] صالح زيد العتيبي، نظام الأمن الجماعي في ضوء الثورات العربية، مرجع سابق،ص.١٦٢

[٧٦] راجع في تفصيل ذلك: ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد ١، العدد ٢٠١٢/٣

محمد عبد القادر أدر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان : العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١

علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مرجع سابقن ص. ٦٢

Ahmet Davutoğlu, "Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring", Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012.